المباحثُ المُحَرَّرَاتُ في الكلامِ على حديثِ "الأُغْلُوطَات" دِرَايَةً وَرِوَايَة

إعداد

د/ أحمد عبد الرحمن عبد الراضي

عضو هيئة التدريس بقسم الحديث

كلية أصول الدين أسيوط - بجامعة الأزهر

المباحثُ المُحَرَّرَاتُ في الكلامِ على حديثِ "الْأُغْلُوطَات" دِرَايَةً وَرِوَايَة

أحمد عبد الرحمن عبد الراضي
قسم الحديث كلية أصول الدين – أسيوط – جامعة الأزهر– مصر
البريد الإلكتروني : AAbdelRadi.888.azhar.edu.eg

الملخص :

فهذا بحثٌ بينت فيه حال حديث من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، اسميته: "المباحث المحررات في الكلام على حديث الأغلوطات دراية ورواية".

وقد اشتمل البحث على: مقدمة، وتمهيدٍ، تكلمت فيه عن: "دور السنة في إبراز وسائل التعلم الفعالة".

ثم عقدتُ ثلاثة فصول، اشتمل كلٌ منهما على عددٍ من المباحث.

أما الفصل الأول: وعنوانه: "حديث النهي عن الأغلوطات" دراية، أي من حيث الصنعة الحديثية، وفيه أربعة مباحث، تخريجه، ودراسة إسناده والحكم عليه، وبيان علته، وشواهده من القرآن والسنة.

ثم الفصل الثاني: وعنوانه: "حديث النهي عن الأغلوطات" رواية، وفيه ثلاثة مباحث: معناه عند أهل اللغة والغريب، وموقف شراح الحديث منه، وفقه الحديث وما فيه من فوائد.

ثم الفصل الثالث: وعنوانه: إسهامات السنة في بناء المنهجية العلمية الواقعية، والنافعة، وفيه ثلاثة مباحث: السنة النبوية حرب على الخرافات والخيالات، والسنة النبوية وتوجيه العقل والفكر إلى ما ينفع دون غيره، وتطبيقات الأئمة في مصنفاتهم وتقعيداتهم في ضوء حديث الباب.

ثم الخاتمة، وقد ضمنتها أهم ما توصل إليه البحث من نتائج وتوصيات. وكان من أهم نتائجه ما يلي:

١– أن هذا الحديث لم يتناوله أحدٌ قبلُ بالدراسة، وذلك في حدود علمي.

٢- و "الأغلوطة" فُسِّرَتْ بعدة أشياء، أهما: "المغالطة" و "شرار المسائل" و "السؤال عما لم يكن مما لا فائدة منه" و "صعاب المسائل" و "سؤال العالم على وجه التعنيت له والتعجيز".

٣- الحديث مُخَرَّجٌ في كتب السنة بألفاظٍ أربعةٍ، كلها عن سيدنا "معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما.

٤- الحديث بهذه الألفاظ، ومن تلك الطرق، ضعيف الإسناد؛ لكن المتن له شواهد يصح بها.

٥- هذا الحديث يُعد مَعْلَمًا مهما من معالم المنهج العلمي السديد. وغير ذلك من النتائج.

ثم ختمت البحث بعددٍ من الفهارس اللازمة. والحمد لله على ما وفق ويسر.

الكلمات المفتاحية : المباحث – المحررات – الكلام – حديث – الْأُغْلُوطَات .

The liberated mabahiths in the discussion of the hadith of "mistakes" are knowledge and narrations

Ahmed Abdel Rahman Abdel Radi
Department of Hadith, Faculty of Fundamentals of Religion - Assiut - Al-Azhar University - Egypt
Email: AAbdelRadi.888.azhar.edu.eg

Abstract :
This is a research in which I clarified the case of a hadith of the Prophet, may God bless him and grant him peace.
The research included: an introduction and a preface, in which I talked about: "The role of the Sunnah in highlighting effective learning methods."
Then I held three chapters, each of which included a number of investigations.
As for the first chapter: Its title: "Hadeeth forbidding Mistakes" is familiar, that is, in terms of the hadith industry, and it contains four sections, its extraction, the study of its chain of transmission and judgment, its reasoning, and its evidence from the Qur'an and Sunnah.
Then the second chapter: Its title: "The hadith forbidding mistakes" is a narration, and it contains three sections: its meaning according to the people of language and the stranger, the position of the hadith commentators on it, the jurisprudence of the hadith and its benefits.
Then the third chapter: Its title: Contributions of the Sunnah in building a realistic and beneficial scientific methodology, and in it there are three sections: The Prophetic Sunnah is a war on myths and fantasies, the Prophetic Sunnah and directing the mind and thought to what is beneficial to the exclusion of others, and the applications of the imams in their works and their interpretations in the light of the hadith of the chapter.
Then the conclusion, which included the most important findings and recommendations of the research. Among its most important results were the following:

1- That this hadith was not discussed by anyone before studying, and that is within the limits of my knowledge.
2- And "falsehood" was explained by several things, the most important of which are: "fallacy," "the most evil of issues," "asking something that was not of useless," "difficulties of issues," and "asking the scholar in the face of his intransigence and impossibility."
3- The hadith is extracted in the books of the Sunnah in four words, all of them on the authority of our master "Muawiyah bin Abi Sufyan, may God be pleased with them both.
4- The hadith in these words, and among those ways, is weak attribution; But the Metn has evidence that is correct.
5- This hadith is considered an important feature of the sound scientific method. And other results.
Then I concluded the research with a number of necessary indexes. And thank God for what is according to ease.

Keywords: Detectives - Editors - Speech - Hadith - Mistakes.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمةُ البحث

الحمدُ للهِ رب العالمين، أحمدُك ربي على نعمكَ التي لا تُعد ولا تُحصى، وأشكرك على نعمة الانتساب لأهل الحديث، وأشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك، وأشهد أن سيدنا ومولانا وقدوتنا محمدًا عبدك ورسولك، صلى الله عليه وعلى أزواجه وذريته، وآل بيته الأطهار، وصحابته الأخيار العدول الأبرار، والتابعين لهم بإحسان ما دامت السماوات والأرض وتعاقب الليل والنهار، وبعد.

فهذا بحثٌ حديثيٌ قصدتُ منه تحرير القول في حديث مِن أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، له خطورته وأهميته؛ نظرا لأهمية الموضوع الذي يعالجه هذا الحديث الشريف.

ولن أطيل مقدمتي بكثرة الكلام عن السنة وتعريفها، وبيان مكانتها ومنزلتها، وما إلى ذلك من مباحث ومطالب تتعلق بهذا الموضوع؛ وذلك لأن هذا الأمر من الوضوح والجلاء بمكان؛ ثم إنه ليس من أغراض هذا البحث، ولكن كما قالوا: "ما لا يدرك كله لا يترك جله" أذكر نتفة موجزة من مقاصد هذا الباب.

وحديثنا محل البحث والدراسة – رواية ودراية وفقها – هو حديث سيدنا "معاوية بن أبي سفيان" رضي الله عنه المخرج في سنن سعيد بن منصور، ومسند الإمام أحمد، وسنن أبي داود، وغيرها من دواوين الإسلام، ولفظه المشهور: "نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْأُغْلُوطَات". وفي لفظ الإمام أحمد: "نَهَى رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْغُلُوطَات". وفي لفظ: "الْمَغْلُطَاتِ"، ذكره البوصيري في "إتحاف الخيرة"(١).

(١) فصلت تخريج هذه الطرق جميعها في المبحث الأول من الفصل الأول من هذا البحث.

وبعد، فهذا جهد المقل، قصدت من وراءه أن أتعلم من مناهج ساداتنا أهل العلم وحملته، فإن أك قد وفقت فهذا محض فضل من الله تعالى، وإن تكن الأخرى، فحسبي أني اجتهدت، والخير قصدت، والله حسبي ونعم الوكيل، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى كل عبد مصطفى، والحمد لله رب العالمين.

خطة البحث ومنهجي فيه

وقد جاء هذا البحث في مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة، وفهارس.

أما المقدمة، فتحدثت فيها عن أهمية الموضوع، وسبب اختياره، والدراسات السابقة، ومنهجي فيه، وخطة العمل فيه.

وأما التمهيد فأُلْمِحُ فيه بإيجاز غير مخل إلى مكانة السنة، ودورها في إبراز وسائل التعلم النافعة.

ثم الفصل الأول: وعنوانه: "حديث النهي عن الأغلوطات" دراية، وفيه مباحث:

المبحث الأول: تخريج الحديث.

المبحث الثاني: دراسة إسناده والحكم عليه.

المبحث الثالث: النظر في علته.

المبحث الرابع: شواهده من القرآن والسنة وأقوال الأئمة.

ثم الفصل الثاني: وعنوانه: "حديث النهي عن الأغلوطات" رواية، وفيه مباحث:

المبحث الأول: معناه عند أهل اللغة والغريب.

المبحث الثاني: شراح الحديث وموقفهم منه.

المبحث الثالث: فقه الحديث وما فيه من فوائد.

ثم الفصل الثالث: وعنوانه: إسهامات السنة في بناء المنهجية العلمية الواقعية، والنافعة، وفيه مباحث.

المبحث الأول: السنة النبوية حرب على الخرافات والخيالات.

المبحث الثاني: السنة النبوية وتوجيه العقل والفكر إلى ما ينفع دون غيره.

المبحث الثالث: تطبيقات الأئمة في مصنفاتهم وتقعيداتهم في ضوء حديث الباب.

ثم الخاتمة، وقد ضمنتها أهم ما توصل إليه البحث من نتائج وتوصيات. ثم الفهارس اللازمة لخدمة البحث.

❁❁❁❁❁

أهمية الموضوع:

شَرَفُ أي مكتوبٍ ينبُع من شرف موضوعه، ولما كان بحثنا هذا يتعلق بأشرف الكلام بعد القرآن الكريم وهو الحديث النبوي، حيث يتضمن تحرير المقال في حديث "الأغلوطات" من ناحية الدراية والرواية؛ كانت أهميته وشرفه.

ويمكن تلخيص أهميته في النقاط الآتية:

(١) تحرير الكلام في بيان درجة هذا الحديث، وهل هو ضعيف أم لا.

(٢) الوقوف عند علته، والكشف عنها، وذلك باتباع القواعد المعروفة عند أهل هذا الفن.

(٣) إبراز دور السنة في دحض الخرافات والأوهام، ونهيها عما لا ينبني عليه عمل من الأسئلة.

(٤) الإشارة إلى جملة من مواقف الأئمة عبر القرون، والتي تثبت اتباعهم للمنهج السديد في القضايا الفكرية، والمسائل العلمية في مختلف التخصصات، لا سيما "الشرعية" منها.

❁❁❁❁❁

أسباب اختياره:

دفعني إلى اختيار هذا الحديث للكتابة فيه، وتجلية حاله عدة أمورٍ، أبرزها:

(أ) الدفاع عن سنة النبي صلى الله عليه وسلم.

(ب) الإسهام في تقريب السنة، وإزاحة ما قد يتسبب في إحداث إشكالٍ في فهمها، وبالتالي في تطبيقها وجعلها واقعا معيشا.

(ت) التأكيد على أهم ما يمكن استنباطه واستفادته من مثل هذا الحديث الجليل، والذي يعد قاعدة من قواعد الفكر الإسلامي السديد.

❁❁❁❁❁

الدراسات السابقة:

كثيرة هي الأبحاث الحديثية الهادفة التي تناول فيها مصنفوها الكلام على حديث واحدٍ من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم(١)، وقد تنوعت مناهجها، واشتهرت في عالم المطبوعات اليوم؛ غير أني لم أقف على من تناول هذا الحديث بالبحث والدراسة والتحليل، وذلك في حدود بحثي، ونطاق اطلاعي، والله أعلم.

أما موضوع "المغالطات" كمسألة من مسائل العلم، فقد تناولها بعض الأئمة في مصنفاتهم في علوم الحديث، كابن عبد البر في "جامع بيان العلم وفضله"(٢)، والخطيب البغدادي في "الفقيه والمتفقه"(٣)، وغيرهما.

---

(١) أفردت هذه المسألة – وهي الأحاديث التي أفردت بالتصنيف – بالبحث في مكتوب مستقلٍ أسأل الله أن يبلغني منه التمام.

(٢) ١٠٥٥/٢ في باب عنوانه: "بَابُ مَا جَاءَ فِي ذَمِّ الْقَوْلِ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى بِالرَّأْيِ وَالظَّنِّ وَالْقِيَاسِ عَلَى غَيْرِ أَصْلٍ وَعَيْبِ الْإِكْثَارِ مِنَ الْمَسَائِلِ دُونَ اعْتِبَار".

(٣) ٢٠/٢ في باب عنوانه: "بَابُ الْقَوْلِ فِي السُّؤَالِ عَنِ الْحَادِثَةِ وَالْكَلَامِ فِيهَا قَبْلَ وُقُوعِهَا".

وقد وقفت على كتاب ماتعٍ للأستاذ الشيخ "محمود شاكر"[1] عنوانه: "المغالطات وأثرها في الأمة، وهو مطبوع ذائعٌ، وهاك مختصر لمحتواه ومضمونه:

رصد المؤلف مشكلة هي في أصلها "اجتماعية فكرية"؛ لكن أصحابها يتسلحون بالدين لتثبيت وجهات نظرهم، فكلما عَنَّتْ لهم قضية فكرية أو اجتماعية وأرادوا حمْلَ الناس عليها بحثوا لها عن نص في القرآن أو السنة أو كلام الأئمة، وقاموا بِلَيِّ عُنُق هذا النص ليؤدي المعنى الذي يقصدونه، وهذه مغالطات لا تقبل.

وهاك طرفا من كلام المؤلف في المقدمة: "ولما كان الإنسان يقوم في كثير من الأحيان ببعض الأعمال سعياً وراء مصلحته أو إتباعاً لهوى نفسه فإن ما يقوم به قد يتناقض مع الشريعة، لذا فهو يحرص على أن يجد المبررات للقيام بعمله بتفسير القوانين أو باجتهادات غالباً ما تكون خاطئة، وقد تعجزه الحيلة فيلجأ عندها إلى ليّ أعناق القانون ليا حتى يكون مسايرًا لما أراد أو حسب هواه، ويعرف أحياناً تصرفه هذا فيبرر لنفسه فعله بأنَّ هذه القوانين وضعية تنسجم مع واضعها. ولكنه يلجأ إلى الآيات أحياناً أخرى، غير أنه لا يستطيع أن يقول عنها ما قال عن القوانين؛ لكن يريد لنفسه التبرير فيعود ويبدأ بشد الآيات وَلَيِّ أعناق الأحاديث، وتفسير أحداث السيرة ويجد لعمله مخرجاً وغالباً ما يكون مخطئاً، ولكنه يُصر ويُصر، غير

(١) المؤرخ الإسلامي الشيخ "أبو أسامة محمود بن شاكر بن شاكر"، السوري، للتفريق بينه وبين "محمود شاكر أبو فهر" المصري، ولد في "حرستا"، شمال شرقي دمشق، في شهر رمضان عام ١٣٥١هـ ، ١٩٣٢م، تربَّى في بيتٍ اشتهر بالدين والعلم والكرم، التحق بالجامعة السورية". نقلًا عن موقع "مكتبة نور"؛ لأن الرجل معاصر ولم أقف له على ترجمة مدونة.

أن المسلم إذا أَصَرَّ على رأيه رغم تنبيهه وتحذيره، وقد تبين له الحق ولكنه كابر، فإنه قد أحل حراماً أو حرم حلالاً، ومَنْ فعل ذلك خرج عن الملة – والعياذ بالله– وما أعتقد أنْ يفعل هذا مسلم يؤمن بالله وباليوم الآخر. وإذا أصر مقتنعاً بصواب رأيه وعدم مخالفته فإنه مخطئ ويكون اجتهاده من نوع المغالطات، وما أكثرها –مع الأسف– في هذه الأيام"(١).

قلت: هذه الفكرة التي عالجها المؤلف في هذا الكتاب لا تتعارض مع محتوى بحثي هذا، كما أنها لا تغني عنه؛ لأنها لا تمثل إلا جزئية صغيرة فيه، وهي التي حاولت أن أبين فيها أن الإسلام يحض على المنهجية العلمية العملية السليمة، ويحارب الخرافات، ويريد من المسلم أن يكون موضوعيا في تنزيله نصوص الدين على الواقع.

❁❁❁❁❁

منهجي في البحث:

اتبعتُ في إعداد هذا البحث المنهج الاستقرائي، وذلك في تتبع المصادر التي خَرَّجَ أصحابها هذا الحديث، وهي متنوعة.

كذا استخدمت هذا المنهج في ترجمتي لرواة الحديث الذين أسندوه، فقد تتبعت أقوال الأئمة فيهم، حتى أتمكن من بيان حالهم والحكم على كلٍ منهم بما يناسبه؛ طبقا لقواعد "علم الجرح والتعديل".

كذا استخدمت "المنهج التحليلي" في تناول وعرض جزئيات البحث.

واستخدمت المنهج "النقدي" في عدة مواطن من هذا البحث المبارك إن شاء الله تعالى.

❁❁❁❁❁

(١) مقدمة المؤلف لكتابه ص ٢ وما بعدها بتصرف يسير.

التمهيد

مكانة السنة، ودورها في إبراز وسائل التعلم النافعة

الله تبارك وتعالى أرسل رُسُلَه بالهدى ودين الحق ليخرجُوا الناس من الظلمات إلى النور، فهم ينابيع الخير، وأئمة الهدى، وصفوة الله مِن خلقه، وحبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم هو خاتمهم، وأكرمهم على الله، أوحى الله إليه القرآن فيه هدى ونور؛ مصدقا لما بين يديه من الكتاب ومهيمنا عليه.

كذلك أوحى الله إليه بالسنة؛ تبيانا للقرآن، وتوضيحا له، وعلاقتها به في الجملة علاقة الفرع بالأصل، أو كعلاقة الدستور بالقانون، فكما أن القانون في جملته منضوٍ تحت الدستور، فكذا السنة في جملتها تدور في فلك القرآن العظيم، توضح مبهمه، وتخصص عامه، وتقيد مطلقه، وقد تأتي بأحكامٍ زائدةٍ على ما فيه، وهذا مما لا يمتري فيه مُنْصِف.

والسنة النبوية هي كلام المعصوم صلى الله عليه وسلم وفعله وتقريره، متى صحتْ وثبتتْ كانتْ حجة بين العباد وبين ربهم، قال تعالى**{وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا}**(١). ويقول صلى الله عليه وسلم: "أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ"(٢)، يقول ابن قتيبة: "والكتابُ هو القرآنُ،

---

(١) سورة الحشر، جزء من الآية رقم ٧.

(٢) أخرجه أحمد في مسنده ٤١٠/٢٨ ح ١٧١٧٤، وأبو داود في سننه، كتاب السنة، باب في لزوم السُّنَّة ١٣/٧ ح ٤٦٠٤، والمروزي في السنة ص ٧٠ ح ٢٤٤، وابن بطة في الإبانة الكبرى ٢٢٩/١ ح ٦٢، كلهم من طريق حَرِيز بن عثمان، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَوْفٍ الْجُرَشِيِّ، عَنِ الْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ الْكِنْدِيِّ رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم. وأخرجه الترمذي في سننه، كتاب العلم، بَابُ مَا نُهِيَ عَنْهُ أَنْ يُقَالَ عِنْدَ حَدِيثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ٣٣٥/٤ ح ٢٦٦٤ قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ =

"ومثلُهُ" يعني السُّنَنَ التي كان يأتيهِ بها جبريلُ صلى الله عليه وسلم وليستْ في الكتابِ، كرَجْمِ المُحْصَن، ونَفْيِ البِكْرِ، وتَحْريمِ نِكاحِ المرأةِ على عَمَّتِها، وخالَتِها، ومقدارِ ما يُقْطَعُ مِن يدِ السارق، وأشباه ذلك، هذا مما يَعْمَلُ به المسلمونَ، وليسَ لهُ ذِكْرٌ في الكتابِ"(١).

وقال في "تأويل مختلف الحديث": "يُرِيدُ: مَا كَانَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَأْتِيهِ بِهِ مِنَ السُّنَنِ"(٢).

وللإمام الخطابي كلام نَيِّرٌ في بيان هذه "المِثْلِية"، يقول رحمه الله: "قوله "أوتيت الكتاب ومثله معه" يحتمل وجهين من التأويل: أحدهما: أن يكون معناه أنه أوتي من الوحي الباطن غير المتلو مثل ما أعطي من الظاهر المتلو، ويحتمل أن يكون معناه أنه أوتي الكتاب وحياً يتلى، وأوتي من البيان أي أذن له أن يبين ما في الكتاب ويعم ويخص وأن يزيد عليه فيشرع ما ليس له في الكتاب ذكر فيكون ذلك في وجوب الحكم ولزوم العمل به كالظاهر المتلو من القرآن"(٣).

وقد قيض الله للسنة في كل عصر مِن لدن زمن النبوة المبارك إلى وقت الناس هذا، "رجالا ينفون عنها تحريف الغالين، وانتحال المبطلين،

=

صَالِحٍ، عَنِ الحَسَنِ بْنِ جَابِرٍ اللَّخْمِيِّ، عَنِ الْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ، به، بنحوه، وقال: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الوَجْه. قلت: وهو حديث مشهور جدا في كتب السنة وفي كتب علوم الحديث، وقد استوعب الحافظ السيوطي طرقه وألفاظه في رسالته الماتعة "مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة"، وهو حديث حسن كما قرر الأئمة، والله أعلم.

(١) المسائل والأجوبة في الحديث والتفسير لابن قتيبة ص ١٨٨.

(٢) تأويل مختلف الحديث ص ٤٤٣.

(٣) معالم السنن ٢٩٨/٤.

وتأويل الجاهلين"، حفظوها في الصدور قبل السطور، وَوَثَّقُوا روايتهم لها بأدق ما عَرَفَت البشرية مِن مناهج علمية يتفاخرون بها الآن ومن عندنا خرجت، والمحدثون هم من غرسوا شجرتها.

صدرت السنة عن المعصوم صلى الله عليه وسلم، وتلقاها عنه صحابته الكرام، فحفظوها ووعوها حتى نقلوها لمن بعدهم من التابعين، وهم إلى أتباعهم، حتى دونت في الدواوين، كل ذلك تم بشكل طبيعي في كل جيل وفي كل طبقة(١).

وقد تناولت في هذا البحث المبارك حديثا من أحاديث المصطفى صلى الله عليه وسلم، وهو حديث النهي عن "الأغلوطات"، قصدت دراسته دراسة مستفيضة من حيث السند والمتن؛ لبيان حاله من حيث القبول والردح ولبيان ما فيه مِن دلائلَ تُؤصل للمنهجية العلمية السليمة.

وقد عشت مع هذا الحديث مدة من الزمن، تنقلت فيها بين كتب التفسير، ومعاجم اللغة، وكتب الحديث وعلومه، وكتب الفقه وأصوله، وكتب مناهج البحث العلمي. كتبت ما أرشدني ربي إليه، وتحريت الدقة قدر الجهد والطاقة، فما كان فيه من صواب فمن الله وحده، وما كان فيه من خطإٍ أو زلل، فأنا طَوْعُ مَنْ ينصحني ويدلني على خطإي.

(١) للدكتور/ أحمد صنوبر دراسة قيمة سماها "من النبي صلى الله عليه وسلم إلى البخاري، دراسة في حركة رواية الحديث ونقده في القرون الثلاثة الأولى"، طبعته دار الفتح بعمان الأردن سنة ١٤٤٣هـ، تحدث فيها عن دلائل ما أسماه بـ "طبيعية الرواية"؛ يعني رواية الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم، ورواية التابعين عن الصحابة، ورواية أتباعهم عنهم حتى دونت السنة، وقد برع في تصوير هذه "الطبيعية" بأسلوب يرد كل مطعنٍ عن السنة النبوية، وهو مطبوع ذائع.

*** دور السنة في إبراز وسائل التعلم الفعالة النافعة:**

السنة النبوية – بما أنها وحي مِن الله تعالى – أصلٌ أصيلٌ في تقويم الفكر، وتخليصه من الخرافات، والترهات، وذلك لأنها تحرص على ما يلي:

أولا: تصحيح المفاهيم المغلوطة عن الله، ورد الناس إلى الطريق القويم، الذي لا غلو فيه ولا تفريط.

ثانيا: توضيح الضوابط والمعايير والشروط التي تضبط كل عبادة من العبادات، في ضوء ما جاء به القرآن من قواعد كليه، فالقرآن يأمر بإقامة الصلاة، والسنة تفصل هذا وتبينه، وهكذا.

ثالثا: وضع الأصول العامة للمعاملات المالية بكل صورها وأشكالها، وترك التفاصيل بحيث تتطور بتطور الزمن، حتى تتلاءم مع احتياجات المجتمع.

رابعا: السنة النبوية أصلت وفصلت كل الآداب والأخلاق التي يُؤَسَّس على هديها المجتمع الصالح، فما من فضيلة دعتْ إليها الفطرة إلا وللسنة في بيانها باعٌ لا ينكر، وما من رذيلة إلا وحذرتْ منها ونهتْ عنها.

خامسا: بل إن النظم البشرية كلها، من سياسية، واقتصادية، وعلمية، ونفسية، وغيرها، للسنة النبوية دور كبير في رسم معالمها، وحياة النبي صلى الله عليه وسلم تطبيق عملي لكل هذه النظم.

وعليه: فالدعوة للتفكر، والتعقل، والتدبر جاءت بها السنة، والدعوة للفضيلة والتحذير من الرذيلة بينتها السنة، الحياة الفردية السوية، والحياة الأسرية النقية، والصلات الاجتماعية التي تبني ولا تهدم، تَجْمَع ولا تفرق كل هذا بينته السنة النبوية القولية منها والفعلية أحسن بيان.

مما سبق وغيره، مما يؤكد أهمية السنة، وحاجة الأمة إليها يُظْهر لنا خطورة الدعوة إلى الاكتفاء بالقرآن، بزعم أن القرآن موثوق المصدر، أما

السنة فلا، أو تحت غطاء أن القرآن كافٍ للمسلم، وكل هذا هراء لا قيمة له، حيث إن القرآن والسنة صنوان لا يفترقان.

ورسول الله صلى الله عليه وسلم هو معلم البشرية كلها، ومنهجيته في التعليم لا مثيل لها، وللأستاذ الشيخ "عبد الفتاح أبو غدة" رحمه الله، دراسة طيبة اسمها: "الرسول المعلم صلى الله عليه وسلم وأساليبه في التعليم"، عقد فيها فصلا – يمثل معظم الكتاب– في بيان الأساليب النبوية في التعليم، ومن أهم هذه الوسائل التي ذكرها الأستاذ –رحمه الله– مطولةً، وأنا أشير فقط إلى رؤوسُ الفقرات(١):

* تعليمه صلى الله عليه وسلم بالسيرة الحسنة والخلق العظيم: ولا ريب أن التعليم بالفعل والقدوة خير وأنفع من التعليم بالكلام، وسيرة النبي صلى الله عليه وسلم ميدان لأخذ الدرس والفائدة.
* تعليمه صلى الله عليه وسلم الشرائع للناس باستخدام أسلوب التدرج: وهو خصيصة مهمة من خصائص الشريعة الإسلامية، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يراعي التدرج في التعليم، بحيث يقدم الأهم على المهم، ويعلم الناس شيئا فشيئا، رويدا رويدا، حتى يكون أيسر على الناس في التطبيق.

(١) الرسول المعلم لأبي غدة رحمه الله ص ٦٤ وما بعدها بتصرف واختصار. وهذه المسألة – مسألة تَعلم الأساليب الصحيحة في التعليم– لصيقة بموضوعنا من نواحٍ عدةٍ: فمعرفة الصواب والوقوف عليه يرشدنا إلى مواطن الخطأ في "منهجية السؤال والطلب"، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى: كل أساليب التربية الصحيحة، ووسائل التعليم النافعة الناجحة من سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم تُستَمد، ومِن سُنته تُؤخذ، وبما أننا في مقام بسط الكلام عن هذه المسألة، وهي "الأغلوطات"، فمن المناسب أن نشير إلى طرفٍ من هدي النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الموضوع، "فبضدها تتمايز الأشياء"، والله أعلم.

* رعايته صلى الله عليه وسلم في التعليم الاعتدال، والبعد عن الإملال: حيث كان يتعهد أحوال أصحابه، ويختار أنسب الأوقات لتذكيرهم ووعظهم، وهذا منه صلى الله عليه وسلم غاية الفطنة؛ إذ فيه حرص على السامعين كي يستفيدوا، ولا يهدر هو وقته وجهده دون فائدة.
* رعايته صلى الله عليه وسلم الفروق الفردية في المتعلمين: فكان يراعي هذا أشد المراعاة، ويخاطب كل واحد من الناس على قدر فهمه، وكان يجيب كل سائل عن سؤاله بما يهمه ويناسب حاله.
* تعليمه صلى الله عليه وسلم بالحوار والمساءلة: لإثارة انتباه السامعين، وتشويق نفوسهم إلى الجواب، وحضهم على إعمال الفكر فيه؛ ليكون جوابه هو –إذا لم يستطيعوا الإجابة– أقرب إلى الفهم، وأوقع في النفس.
* تعليمه صلى الله عليه وسلم بالمحادثة والموازنة العقلية: حيث كان يسلك في بعض الأحيان سبيل المحاكمة العقلية، على طريقة السؤال والاستجواب؛ لقلع الباطل مِن نفس مُسْتَحْسِنه، أو لترسيخ الحق في نفس مُسْتَبْعِدِه.
* سؤاله صلى الله عليه وسلم أصحابه ليكشف ذكاءهم ومعرفتهم: فقد كان يسألهم عن الشيء وهو يعلمه؛ ليثير فطنتهم، ويحرك ذكاءهم، ويسقيهم العلم في قالب المُحَاجَاة ليختبر ما عندهم مِن العلم.
* تعليمه صلى الله عليه وسلم بالمقايسة والتمثيل: والأمثال النبوية معروفة بدقتها، وإصابتها مَحَزّ الهدف، وهذا يدخل في جملة براعته صلى الله عليه وسلم في البلاغ عن الله تعالى.
* تعليمه الناس بالرسم على الأرض أحيانا: والشيء الذي يُصَوَّر للمتعلم بهذه الطريقة لا ينساه أبدا، ويقرب الطريق على المعلم، ويوفر عليه الكثير من الشرح والتوضيح.

* جمعه صلى الله عليه وسلم في التعليم بين القول والإشارة: فقد كان يستخدم الإشارة كثيرا في خطبه، ووعظه صلى الله عليه وسلم.
* وأحيانا كان يبادر بإفادة أصحابه مِن قَبل أن يسألوا: وذلك عندما يرى أنهم في حاجة لهذا الأمر، وكما هو معلوم لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة.
* إجابته عما يسئل عنه، وأحيانا يزيد السائل بذكر ما هو زائد عن حد السؤال، وأحيانا يلفت نظر السائل إلى غير ما سأل عنه. إلى غير ذلك من الوسائل التي استخدمها صلى الله عليه وسلم في التعليم، وقد كان مِن أهمها التأكيد على السؤال فقط عما ينفع وينبني عليه عمل دون غيره من الأغلوطات، والمسائل التي لم تقع، وقد عدد الشيخ "أبو غدة" رحمه الله ما يزيد على الأربعين وسيلة، اختصرت منها ما سبق.

وبعد، فقد كان هذا تمهيدٌ قصدت منه إبراز مكانة السنة ومنزلتها مِن الدين بإيجاز غير مخل، ثم التركيز على دور السنة في وضع المنهجية المنضبطة للتعليم، وذلك من خلال إشارات موجزة إلى أساليبه صلى الله عليه وسلم في التعليم.

أنتقل من هذا التمهيد إلى الفصل الأول من البحث.

❁❁❁❁❁

الفصل الأول

وعنوانه

حديث "النهي عن الأغلوطات" دراية

وفيه أربعة مباحث، وهي:

المبحث الأول: تخريج الحديث.

المبحث الثاني: دراسة إسناده والحكم عليه.

المبحث الثالث: النظر في علته.

المبحث الرابع: شواهده من القرآن والسنة وأقوال الأئمة.

المبحث الأول: تخريج الحديث

أولا: تخريج الحديث بلفظ: "الأُغْلُوطَات": [بضم الهمزة، وسكون الغين، وضم اللام، وفتح الطاء].

أقدم مَن وقفت عليه مِن الأئمة الذين أخرجوا الحديث بهذا اللفظ:

١- الإمام "سعيد بن منصور"، فقد قال في سننه، كتاب الطلاق، بَابُ الرَّجُلِ لَهُ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ فَنَهَى وَاحِدَةً عَنِ الْخُرُوجِ، فَوَجَدَ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِهِ قَدْ خَرَجَتْ، فَقَالَ: فُلَانَةُ أَنْتِ طَالِقٌ، أَيَّتُهُنَّ تُطَلَّقُ مِنْهُ؟ ٣٢٤/١ ح ١١٧٩: نا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، قَالَ: نا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ الصُّنَابِحِيِّ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَمَّاهُ[1]، قَالَ: "نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْأُغْلُوطَاتِ"، قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: يَعْنِي شِرَار الْمَسَائِلِ". قَالَ سَعِيدٌ: هَذَا عَنْ مُعَاوِيَةَ؛ وَلَكِنَّهُ لَمْ يُسَمِّه.

٢- ومن طريق "سعيد بن منصور" أخرجه "الهروي" في "ذم الكلام وأهله" ١٩٠/٣ ح ٥٢٧ قال: أَخْبَرَنَاهُ يَحْيَى بْنُ الْفُضَيْلِ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ نَجْدَةَ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، به.

٣- وأخرجه ابن قتيبة في "عيون الأخبار"، كتاب العلم والبيان ١٣٣/٢ قال: حدّثني الزياديّ، وقد سمى في الإسناد الصحابي، وهو "معاوية بن أبي سفيان" رضي الله عنهما.

٤- وأخرجه الفسوي في "المعرفة والتاريخ" ٣٠٥/١، قال: حدثنا أبو يوسف حدثنا جنادة بن محمد المزني الدمشقي.

---

(١) قال الولي ابن العراقي في "المستفاد من مبهمات المتن والإسناد" ١٥٠/١ ح ١٩: " هو: معاوية بن أبي سفيان، ذكره الخطابي في "غريب الحديث".

٥- وأخرجه "أبو بكر الآجري" في "أخلاق العلماء" ١/١١٠ قال: أَخْبَرَنَا أَبُو جَعْفَرٍ الصَّنْدَلِيُّ ، أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الزَّعْفَرَانِيّ، وعنده في تفسير "الأغلوطات" قول "عيسى بن يونس": "وَالْأُغْلُوطَاتُ: مَا لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ: كَيْفَ وَكَيْفَ؟"؛ أما من تقدم فتفسيرها منقول عن "الأوزاعي".

٦- ومن طريق "الآجري" أخرجه "الخطيب" في "الفقيه والمتفقه"، بَابُ الْقَوْلِ فِي السُّؤَالِ عَنِ الْحَادِثَةِ وَالْكَلَامِ فِيهَا قَبْلَ وُقُوعِهَا ٢/٢١ قال: أنا عَلِيُّ ابْنُ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ الْمُقْرِئُ ، أنا أَبُو بَكْرٍ: مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْآجُرِّيُّ، به.

٧- وأخرجه "ابن بطة" في "الإبانة الكبرى"، بَابُ تَرْكِ السُّؤَالِ عَمَّا لَا يُغْنِي وَالْبَحْثِ وَالتَّنْقِيرِ عَمَّا لَا يَضُرُّ جَهْلُهُ وَالتَّحْذِيرِ مِنْ قَوْمٍ يَتَعَمَّقُونَ فِي الْمَسَائِلِ وَيَتَعَمَّدُونَ إِدْخَالَ الشُّكُوكِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ١/٤٠٠ ح ٣٠٠ قال: حَدَّثَنَا ابْنُ مَخْلَدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبَّاسٌ الدُّورِيّ.

٨- وأخرجه "الخطابي" في "غريب الحديث" ١/٣٥٤ قال: حَدِيثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أَنَّهُ نَهَى عَنِ الْغُلُوطَاتِ وَيُرْوَى الأُغْلُوطَاتِ"، حَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ زَيْرَكَ نا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدُّورِيُّ، كلاهما (الحسن بن محمد الزعفراني، والدوري) عن عَلِيُّ بْنُ بَحْرٍ الْقَطَّان.

٩- وأخرجه "ابن عبد البر" في "الاستذكار" ٨/٥٨١ قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ قَالَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى قَالَ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ وَضَّاحٍ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ.

١٠- وأخرجه "ابن عبد البر" في "جامع بيان العلم وفضله" بَابُ مَا جَاءَ فِي ذَمِّ الْقَوْلِ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى بِالرَّأْيِ وَالظَّنِّ وَالْقِيَاسِ عَلَى غَيْرِ أَصْلٍ وَعَيْبِ الْإِكْثَارِ مِنَ الْمَسَائِلِ دُونَ اعْتِبَارٍ ٢/١٠٥٦ ح ٢٠٣٨ قال:

وَأَخْبَرَنَا سَعِيدُ ابْنُ نَصْرٍ، ثنا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، ثنا ابْنُ وَضَّاحٍ، ثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَة.

١١- وأخرجه "الهروي" في "ذم الكلام وأهله" ٣/١٨٩ ح ٥٢٦ قال: أَخْبَرَنَا حِمْدَيْنُ بْنُ أَحْمَدَ أَخْبَرَنَا هَارُونُ بْنُ أَحْمَدَ أَخْبَرَنَا أَبُو خَلِيفَةَ حَدَّثَنَا مُسَدِّد.

١٢- وأخرجه "ابن بشكوال" في "غوامض الأسماء المبهمة" ١/٢٧٤ قال: وَأَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ ثَنَا سُلَيْمَان بْن خَلَفٍ قَالَ ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عون الله ثَنَا الْمَيْمُونِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ ثَنَا أَبُو زُرْعَةَ قَالَ ثَنَا جُبَارَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُرِّيُّ وَكَانَ مَأْمُونا.

١٣- وأخرجه "المزي" في "تهذيب الكمال" في ترجمة "عبد الله بن سعد بن فروة" ١٥/٢٠ ت ٣٢٩٨ قال: أَخْبَرَنَا بِهِ أَبُو إِسْحَاقَ ابْنُ الدَّرَجِيِّ، وأَحْمَدُ بْنُ شَيْبَانَ، قالا: أَنْبَأَنَا أَبُو جَعْفَرٍ الصَّيْدَلانِيُّ، قال: أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيّ الحداد، قال: أَخبرنا أبو نعيم الحافظ، قال: حَدَّثَنَا عَبد الله بْن جعفر، قال: حَدَّثَنَا إسماعيل بْن عَبد اللَّهِ، قال: حَدَّثَنَا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّاد. سبعتهم (الزيادي، جنادة المزني، وعلي بن بحر، وابن أبي شيبة، ومسدد، وجبارة المري، ونعيم بن حماد) عن عيسى بن يونس، به، بمثله.

١٤- وأخرجه "ابن بطة" في "الإبانة الكبرى" نفس الباب السابق ١/٤٠١ ح ٣٠٢ قال: حَدَّثَنَا أَبُو حَفْصٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَيُّوبَ عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَمْرٍو، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو هَمَّام.

١٥- وأخرجه "البيهقي" في "المدخل إلى السنن الكبرى" بَابُ مَنْ كَرِهَ الْمَسْأَلَةَ عَمَّا لَمْ يَكُنْ وَلَمْ يَنْزِلْ بِهِ وَحْيٌ ص ٢٢٩ ح ٣٠٣ قال: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، وَأَبُو سَعِيدِ بْنُ أَبِي عَمْرٍو قَالَا: ثنا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا عَبْدِ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْمَيْمُونِيّ.

١٦- ومن طريق "البيهقي" أخرجه "ابن عساكر" في "تاريخ دمشق" ٤٥/٢٩ قال: وأخبرناه أبو المعالي محمد بن إسماعيل بن محمد الفارسي أنا أبو بكر البيهقي.

١٧- وأخرجه "الخطيب" في "الفقيه والمتفقه"، بَابُ الْقَوْلِ فِي السُّؤَالِ عَنِ الْحَادِثَةِ وَالْكَلَامِ فِيهَا قَبْلَ وُقُوعِهَا ٢٠/٢ قال: أنا أَبُو سَعِيدٍ: مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الصَّيْرَفِيُّ، نا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الْأَصَمُّ، نا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الرَّقِّيّ. (أبو همام، وعبد الملك بن عبد الحميد) عن روح بن عبادة.

١٨- وأخرجه "أبو نعيم" في "معرفة الصحابة" في ترجمة معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه ٢٤٩٨/٥ ح ٦٠٦٦ قال: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مَخْلَدٍ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ الطَّبَّاعِ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، كلاهما (روح، ومحمد بن كثير) عن الْأَوْزَاعِيُّ، به، بمثله.

١٩- وأخرجه "الطبراني" في "المعجم الكبير" ٣٨٩/١٩ ح ٩١٣ قال: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَائِلَةَ الْأَصْبَهَانِيُّ، ثنا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الشَّاذَكُونِيُّ، ثنا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْكَفَانِيُّ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي عَبْلَةَ، عَنْ رَجَاءَ بْنِ حَيْوَةَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، به.

٢٠- وأخرجه "الطبراني" أيضا في "مسند الشاميين" ٢١١/٣ ح ٢١٠٨ بإسناد ومتن "المعجم الكبير" سواء.

٢١- وأخرجه "ابن بطة" في "الإبانة الكبرى"، في نفس الباب السابق ٤٠١/١ ح ٣٠١ قال: حَدَّثَنَا أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ رَجَاءٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَيُّوبَ عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَمْرٍو النَّزَلِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو هَمَّامٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ نُسَيٍّ، قَالَ: تَذَاكَرُوا عِنْدَ مُعَاوِيَةَ الْمَسَائِلَ فَرَدَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ،

فَقَالَ: أَلَمْ تَسْمَعُوا أَنَّ رَسُولَ اللَّـهِ صَلَّى اللَّـهُ عَلَيْـهِ وَسَلَّمَ: "نَهَى عَنِ الْأُغْلُوطَات".

- وعلقه "ابن عبد ربه" في "العقد الفريد" ٩١/٢ على "الأوزاعي" فقال: الأوزاعيّ، عن عبد الله بن سعد، عن الصّنابحيّ، عن معاوية بن أبي سفيان قال: "نهى رسول الله صلّى الله عليه وسلم عن الأغلوطات".
- وقال "البيهقي" بعده برقم ٣٠٤: وَرَوَاهُ عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ.
- قلت: وأورده "البغوي" في "مصابيح السنة"، كتاب العلم ١٧٧/١ ح ١٨٥ من حديث معاوية رضي الله عنه، غير مسند. قلت: أورده في "حسان الباب" ولا يخفى ما في مصطلح "البغوي" رحمه الله من التفريق بين "الصحيح" و "الحسن"[١].

❁❁❁❁❁

ثانيا: تخريج الحديث بلفظ: "الْغُلُوطَاتِ": [بضم الغين واللام، أو بفتح الغين وضم اللام][٢].

قلت: الحديث بهذا اللفظ " نَهَى رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْغُلُوطَاتِ":

١- أخرجه "أحمد" في "المسند" ٩٢/٣٩ ح ٢٣٦٨٧، قال: حَدَّثَنَا رَوْحٌ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ الصُّنَابِحِيِّ، عَنْ رَجُلٍ، مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "نَهَى رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ

(١) أعرب عن منهجه هذا في مقدمة الكتاب ١١٠/١ فقال: "عني بـ "الصّحاح" ما أخرجه البخاري، ومسلم، في جامعهما، أو أحدهما. وأعني بـ "الحِسان" ما أورده أبو داود، والترمذي وغيرهما من الأئمة في تصانيفهم. وما كان فيها من ضعيف أو غريب أشرت إليه وأعرضت عن ذكر ما كان منكرًا أو موضوعًا". أ.هـ بتصرف واختصار.

(٢) كلاهما في غريب الحديث للخطابي ٣٥٤/١.

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْغُلُوطَاتِ"، قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: الْغُلُوطَاتِ: شِدَادُ الْمَسَائِلِ وَصِعَابُهَا.

- وأخرجه "البخاري" في "التاريخ الكبير" ترجمة "عبد الله بن سعد" ١٠٦/٥ ت ٣٠٨ قال بعد أن ذكر طرفا من الإسناد، والمتن: قَالَه إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى عن عيسى بن يُونُسَ عَنِ الأَوْزَاعِيِّ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ.
- وأخرجه "أبو داود" في "السنن"، كتاب العلم، باب التَّوقِّي في الفتيا ٤٩٨/٥ ح ٣٦٥٦ قال: حدَّثنا إبراهيمُ بنُ موسى الرَّازيُّ، حدَّثنا عيسى، عن الأوزاعيِّ.
- **ومن طريق "أبي داود" أخرجه:**

(أ) "ابن عساكر" في "تاريخ دمشق" ٤٦/٢٩ قال: أخبرناه أبو القاسم عبد الملك بن عبد الله بن داود الفقيه وأبو غالب محمد بن الحسن بن علي قالا أنا أبو علي، علي بن أحمد بن علي التستري أنا أبو عمر القاسم بن جعفر بن عبد الواحد الهاشمي أنا محمد بن أحمد بن عمرو اللؤلؤي أنا سليمان بن الأشعث.

(ب) و "أبو طاهر السلفي" في "جزء فيه أحاديث منتخبة من أجزاء الشيخ أبي منصور أحمد بن نصر الخوجاني المذكر" ص ٩٣ ح ١٢ قال: أخبرنا الفضل بن العباس قال: أنا أبو علي الطوسي الروذباري قال: نا محمد بن بكر بن داسة قال: أنا أبو داود.

- وأخرجه "الحارث بن أبي أسامة" في "مسنده" كما في (بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث) ٢٠٢/١ ح ٦٢ قال: حَدَّثَنَا رَوْحٌ، ثنا الْأَوْزَاعِيُّ.
- ومن طريق "الحارث" أخرجه "أبو القاسم الحنائي" في "فوائده" ٢١٦/١ ح ٢٢ قال: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِلالٍ الْحِنَّائِيُّ قَالَ: ثنا أبو بكر أحمد بن سلمان الفقيه النجاد قال: ثنا الحارث بن محمد بن أبي أسامة.

- وأخرجه "الطبراني" في "المعجم الأوسط" ١٣٧/٨ ح ٨٢٠٤ قال: حَدَّثَنَا مُوسَى، نا إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوَيْهِ، نا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، ثم قال عقبه: لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ . مُجَوَّدًا[1]. عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ إِلَّا عِيسَى بْنُ يُونُسَ.
- وأخرجه "الطبراني" أيضا في "المعجم الكبير" ٣٨٠/١٩ ح ٨٩٢ بمثل ما في الأوسط إسناد.
- ومن طريق الطبراني أخرجه "عبد الغني المقدسي" في "نهاية المراد من كلام خير العباد[2]" ٧٧/٢ ح ٧٣ قال: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَحَبِيبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أنبا مَحْمُودُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، أنبا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثنا سُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَيُّوبَ.
- وأخرجه "تمام" في "فوائده" ١٩٩/٢ ح ١٥٢٢ قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلِ بْنِ عُثْمَانَ الْقِنِّسْرِينِيُّ، ثنا أَبُو الْحَسَنِ أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ فِيلٍ الْبَالِسِيُّ بِأَنْطَاكِيَّةَ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَّامٍ، ثنا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ.
- وأخرجه "تمام" في "فوائده" ٢٠٠/٢ ح ١٥٢٣ قال: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ رَاشِدٍ، ثنا يَزِيدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ، ثنا جُنَادَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُرِّيُّ، ثنا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ.
- وأخرجه "الخطيب" في "الفقيه والمتفقه"، بَابُ الْقَوْلِ فِي السُّؤَالِ عَنِ الْحَادِثَةِ وَالْكَلَامِ فِيهَا قَبْلَ وُقُوعِهَا ٢٠/٢ قال: أنا هِلَالُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ

---

(١) المجود يقصد به: الصحيح، أو المقبول، أو الحسن، ونظيره "الثابت". الوسيط في علوم الحديث لأبي شهبة ص ٢٧٥، ومعجم المصطلحات الحديثية لسيد عبد الماجد الغوري ص ٦٦٧.

(٢) مخطوط نُشر في برنامج "جوامع الكلم" المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية.

جَعْفَرٍ الْحَفَّارُ، ومُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ بُكَيْرٍ النَّجَّارُ، ومُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عُثْمَانَ الْبُنْدَارُ، قَالَ السَّوَّاقُ: أنا وَقَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ: أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ الْبُرُوجَرْدِيُّ، نا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْهَمَذَانِيُّ، نا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ، نا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ.

- وأخرجه "أبو الحسن الخِلعي" في "التاسع من الخِلعيات" لوحة[1] رقم: ٤٥ قال: أَخْبَرَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَاجِّ بْنِ يَحْيَى الشَّاهِدُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَمْرٍو عُثْمَانُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ السَّمَرْقَنْدِيُّ، قِرَاءَةً عَلَيْهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُمَيَّةَ وَاسْمُهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ الرَّقِّيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ أَعْيَنَ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ.
- وقال في اللوحة رقم ٤٦: أَخْبَرَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَاجِّ بْنِ يَحْيَى الْإِشْبِيلِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلِ بْنِ سَعِيدٍ التَّنُّوخِيُّ، قِرَاءَةً عَلَيْهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ فِيلٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ.
- وأخرجه "ابن بشكوال" في "غوامض الأسماء المبهمة" ١/٢٧٤ قال: أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدِ بْنُ عَتَّابٍ قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ قَالَ أَنْبَأَ أَبُو عَمْرٍو عُثْمَانَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ قَالَ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَ ثَنَا أَبُو سُلَيْمَانَ أَحْمَدُ ابْن مُحَمَّدٍ الْخَطَّابِيُّ قَالَ أَحْمَدُ بْنُ زَيْدِكَ ثَنَا الْعَبَّاسُ الدُّورِيُّ ثَنَا عَلِيُّ بْنُ بَحْرِ بْنِ بَرِّيٍّ ثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ ثَنَا الأَوْزَاعِيُّ.

❁❁❁❁❁

(١) مخطوط نشر على الموقع الرسمي للمكتبة الشاملة.

ثالثا: تخريج الحديث بلفظ: "الْمَغْلُطَاتِ": [بفتح الميم، وسكون الغين، وضم اللام].

قلت: الحديث بهذا اللفظ " "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عن الْمَغْلُطَات":

- أخرجه "مسدد" في "مسنده" (كما في إتحاف الخيرة المهرة)، كتاب العلم، بَابٌ فِي حُسْنِ السُّؤَالِ وَنُصْحِ الْعَالِمِ وَتَعَلُّمِ العلم النافع والنهي عن المسائل المغلطات أو عن مَا لَمْ يَقَعْ ٢٣٦/١ ح ٣٤٢ قال: قَالَ مُسَدَّدٌ، ثَنَا عِيسَى، ثنا الْأَوْزَاعِيُّ، عْنَ عْبَدِ اللَّهِ بْنِ سْعَدٍ عَنِ الصَّنَابِحِيِّ، عْنَ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عن الْمَغْلُطَاتِ".

قلت: ولم أقف عليه عند غير "مسدد" في "مسنده"، والله أعلم.

رابعا: تخريجه بلفظ: "نَهَى -صلى الله عليه وسلم- عَنْ عُضَلِ[1] الْمَسَائِلِ":

- أخرجه "الطبراني" في "المعجم الكبير" ٣٦٨/١٩ ح ٨٦٥، وفي "مسند الشاميين" ٢٦٩/٣ ح ٢٢٣٣ قال فيهما: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، ثنا سُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ الْوَاسِطِيُّ، ثنا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ نَسِيٍّ الْكِنْدِيِّ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، أَنَّهُمْ ذَكَرُوا الْمَسَائِلَ عِنْدَهُ، فَقَالَ: "أَمَا تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ عُضَلِ الْمَسَائِلِ".
- وأخرجه "ابن عبد البر" في "جامع بيان العلم وفضله"، بَابُ مَا جَاءَ فِي ذَمِّ الْقَوْلِ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى بِالرَّأْيِ وَالظَّنِّ وَالْقِيَاسِ عَلَى غَيْرِ أَصْلٍ وَعَيْبِ

(١) "عُضَل" بضم العين وفتح الضاد، و "عُضْل" بضم العين وسكون الضاد، كلاهما صحيح.

الْإِكْثَارِ مِنَ الْمَسَائِلِ دُونَ اعْتِبَار ٢/١٠٥٦ ح ٢٠٣٩ قال: حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ، ثنا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، به، بمثله.

❁❁❁❁❁

المبحث الثاني: دراسة إسناده والحكم عليه

أولا: لفظ "الأغلوطات":

أقدم مصادره هو "سنن سعيد بن منصور"، وهاك بيان حال رجال إسناده.

- **عِيسَى بْنُ يُونُسَ:** هو ابن أبي إسحاق السبيعي، أبو عمرو، ويقال: أبو محمد الكوفي، أخو إسرائيل بن يونس. روى عن: إسماعيل بن عبد الملك، وأخوه إسرائيل، والحسن بن عمارة. وروى عنه: أبو داود، والقعنبي، وابن أبي شيبة. قال ابن سعد في " الطبقات ٧/٣٣٩ ت ٣٩٨٩ ": ثقة ثبت. وقال العجلي في "الثقات ٢/٢٠٠ ت ١٤٦٧": ثقة سكن الثغر، وكان ثبتاً في الحديث. وقال ابن معين "الجرح والتعديل ٦/٢٩١ ت ١٦١٨": ثقة وثقة، وقال أبو حاتم: ثقة، وقال أبو زرعة: حافظ. وقال الذهبي في "الكاشف ٢/١١٤ ت ٤٤٠٩": أحد الاعلام في الحفظ والعبادة. وقال في "التقريب ص ٤٤١ ت ٥٣٤١": ثقة مأمون. توفي سنة ١٩١هـ.
- **الْأَوْزَاعِيّ:** عَبْد الرَّحْمَن بن عَمْرو بن أَبي عَمْرو، أَبُو عَمْرو الأَوزاعِيّ، إمام أهل الشام فِي زمانه فِي الحديث والفقه، كان يسكن دمشق، ثم تحول إلى بيروت فسكنها مرابطا إلى أن مات بها(١). روى عن: ربيعة بن أبي عبد الرحمن، والأعمش، وابن جريج، وعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدِ بْنِ فروة، وخلق سواهم. وروى عنه: الثوري، وشعبة، وابن المبارك، وخلق سواهم.

(١) تهذيب الكمال للمزي ١٧/٣٠٧ ت ٣٩١٨.

قال ابن سعد في "الطبقات" ٣٣٩/٧ ت ٣٩٨٧: كان ثقة مأمونًا صدوقًا فاضلًا خيرًا كثير الحديث والعلم والفقه حجة. وقال ابن حبان في "مشاهير علماء الأمصار" ص ٢٨٥ ت ١٤٢٥: أحد أئمة الدنيا فقها وعلما وورعا وحفظا وفضلا وعبادة وضبطا مع زهادة. وقال الحافظ في "التقريب" ص ٣٤٧ ت ٣٩٦٧: الفقيه ثقة جليل من السابعة مات سنة سبع وخمسين –يعني ومائة– ع.

– عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْد: هو ابن فروة البجلي، مولاهم، الدمشقي الكاتب. قال الحافظ "ابن عساكر" في "تاريخ دمشق" ٤٥/٢٩ ت ٣٣١٢: ذكره أبو الحسين الرازي في تسمية كتاب أمراء دمشق وذكر أنه مولى بجلية وله عقب بعكا.

رَوَى عَن: عبادة بن نسي الكندي، وعبد الرحمن بن عسيلة الصنابحي، ومحمد بن الوليد بْن عتبة بْن أَبي سفيان العتبي. ورَوَى عَنه: الأَوزاعِيّ. قال "المزي" في "تهذيب الكمال" ٢٠/١٥ ت ٣٢٩٨: قال دحيم: لا أعرفه. وَقَال أبو حاتم "الجرح والتعديل" ٦٤/٥ ت ٢٩٨: مجهول. وذكره ابنُ حِبَّان فِي "الثقات" ٣٩/٧ ت ٨٩٠٧، وَقَال: يخطئ، حَدِيثه فِي الأغلوطات. وقال "مغلطاي" في "إكمال تهذيب الكمال" ٣٧٨/٧ ت ٢٩٥٧: قال أبو الحسن بن القطان في كتابه "بيان الوهم والإيهام": لم يرو عنه غير الأوزاعي، وهو مجهول، كما قال أبو حاتم، ولو لم يقله لقلناه. وقال الساجي – كما في "الجرح والتعديل"–: ضعفه أهل الشام في الحديث، قال ابن القطان: إنما يعني – والله تعالى أعلم – من عدم روايته، وعدم العلم بحاله". وقال الحافظ في "التقريب" ص ٣٠٥ ت ٣٣٤٩: مقبول من السادسة. وتعقباه في "تحرير تقريب التهذيب" ٢١٤/٢ ت ٣٣٤٩ فقالا: بل: مجهولٌ،

تفرَّد بالرواية عنه الأوزاعي، ولم يوثقه سوى ابن حبان. وقال دحيم: لا أعرفه. وقال أبو حاتم الرازي: مجهولٌ. وقال أبو الحسن ابن القطان[١]: لم يرو عنه غير الأوزاعي، وهو مجهولٌ كما قال أبو حاتم، ولو لم يقله لقلناه. وقال الساجي –الجرح والتعديل–: ضعّفه أهل الشام في الحديث. وحينما ذكره ابن حبان وحده في "الثقات" قال: يخطئ، فمن أين جاءه القبول؟.

قلت: والخلاصة: أن الأقرب للصواب في حاله ما قاله الحافظ ابن حجر؛ نعم انفرد بالرواية عنه الأوزاعي؛ لكنه إمام، ثم إن ابن حبان ذكره في الثقات، والله أعلم.

– الصُّنَابِحِيّ: هو عَبْد الرَّحْمَن بن عسيلة بن عسل بن عسال المرادي، أبو عُبَيد اللَّه الصنابحي، و "الصنابح" بطن من مراد من اليمن. رحل إلى النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فقبض النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ وهو بالجحفة قبل أن يصل بخمس أو ست أو دون ذلك، ثم نزل الشام ومات بدمشق[٢]. روى عن: بلال، وأبي بكر، ومعاوية بْن أَبي سفيان، رضي الله عنهم. وروى عنه: عبد الله بن سعد البجلي، وعطاء بن يسار، ومكحول، وغيرهم. قال ابن سعد في "الطبقات الكبرى" ٣٥٣/٧ ت ٤٠٣٨: كان ثقة قليل الحديث. وقال العجلي في "الثقات" ٨٢/٢ ت ١٠٦٠: شَامي تَابِعِيّ ثِقَة. وروايته عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلة كما قال "ابن أبي حاتم" في "المراسيل" ص ١٢١. وصرح أبو حاتم كما نقل عنه ابنه في "العلل ٥٤٣/٦ برقم ٢٧٣٩" بأنه: لَيْسَتْ لَهُ صُحبة. فهو من كبار التابعين كما قال العلائي في "جامع التحصيل" ص ٢٢٤ ت ٤٤٣. وقال الحافظ في "التقريب" ص ٣٤٦ ت ٣٩٥٢:

(١) بيان الوهم والإيهام ٦٧/٤ ح ١٥٠٢.

(٢) تهذيب الكمال ٢٨٢/١٧ ت ٣٩٠٥.

ثقة من كبار التابعين قدم المدينة بعد موت النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بخمسة أيام مات في خلافة عبد الملك ع.

- رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: هو معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه: صحابي ابن صحابي، وَهُوَ أحد الذين كتبوا لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وولاه عُمَر على الشام عِنْدَ موت أخيه يَزِيد، أمير المؤمنين، رضي الله عنه، قال الذهبي في "الكاشف" ٢/٢٧٥ ت ٥٥٢٢: عاش ثمانيا وسبعين سنة مات في رجب سنة ستين(١).

ثانيا: وبلفظ "الغلوطات"، أقدم مصادر تخريجه: مسند الإمام أحمد.

وإسناده فيه كما تقدم في التخريج: حَدَّثَنَا رَوْحٌ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ الصُّنَابِحِيِّ، عَنْ رَجُلٍ، مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ... الحديث.

قلت: وهو نفس إسناد سعيد بن منصور، يختلف عنه فقط في شيخ الإمام أحمد، فبدل "عيسى بن يونس" عند "سعيد بن منصور"، عند الإمام أحمد:

- روح بن عبادة بن العلاء بن حسان بن عَمْرو بن مرثد القيسي، من بْني قيس بْن ثعلبة من أنفسهم، أبو محمد البَصْرِيّ(٢). روى عن: حماد بن زيد، وحماد بن سلمة، ومالك بن أنس، والأوزاعي، وغيرهم. وروى عنه: الإمام أحمد، والحسن بن عرفة، ويعقوب الدورقي، وغيرهم. قال ابن سعد في "الطبقات الكبرى" ٧/٢١٧ ت ٣٣٤١: كان ثقة إن شاء الله. وقال

(١) وله ترجمة في كل كتب الصحابة تقريبا، ينظر منها: الاستيعاب لابن عبد البر ٣/١٤١٦ ت ٢٤٣٥، والإصابة في تمييز الصحابة للحافظ ابن حجر ٦/١٢٠ ت ٨٠٨٧، وغيرها.

(٢) تهذيب الكمال ٩/٢٣٨ ت ١٩٣٠.

العجلي في "الثقات" ٣٦٥/١ ت ٤٨٤: ثقة. وقال ابن معين كما في "الجرح والتعديل" ٤٩٨/٣ ت ٢٢٥٥: صدوق ثقة. وقال مرة: ثقة كما في "تاريخ أسماء الثقات" لابن شاهين ص ٨٧ ت ٣٦٥. وقال أبو حاتم: صالح محله الصدق. وذكره ابن حبان في "الثقات" ٢٤٣/٨ ت ١٣٢٣٦. وقال الذهبي في "الكاشف" ٣٩٨/١ ت ١٥٩٣: الحافظ، صنف الكتب، وكان من العلماء توفي ٢٠٥ هـ. وقال الحافظ في "التقريب" ص ٢١١ ت ١٩٦٢: ثقة فاضل له تصانيف من التاسعة.

وعليه: فما نقله العقيلي في "الضعفاء" ٥٩/٢ ت ٤٩٦ مكتفيا به عن "أَبِي الْوَلِيدِ" قوله: أَعْرِفُ رَوْحَ ابْنَ عُبَادَةَ مُنْذُ أَرْبَعِينَ سَنَةً، لَمْ أَرَهُ عِنْدَ عَالِمٍ قَطُّ، وَكَانَ وَرَّاقًا. وَقَالَ عَارِمٌ رَأَيْتُهُ مَرَّةً عِنْدَ حَمَّادِ بْنِ زَيْد". أقول: لا يقاوم كلام الأئمة الفحول في "روح بن عبادة"، والله أعلم.

ثالثا: وبلفظ: "الْمَغْلُطَاتِ":

لم أقف عليه مرويا عند غير "مسدد" في "مسنده" على ما مَرَّ في التخريج، وليس في إسناده غير من تقدم، والله أعلم.

رابعا: وبلفظ "نهى عن عضل المسائل" فيه:

- عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: ابن الْمَرْزُبَانِ[1] بن سابور أبو الحسن البغوي. حدث عن: مسلم بن إبراهيم، وأبي نعيم، وعفان القعنبي، وموسى بن إسماعيل، وأحمد بن يونس، وعلي بن الجعد، وغيرهم. وعنه: أبو القاسم الطبراني أكثر عنه في "معاجمه"، وأبو علي حامد الرفاء، وأبو الحسن القطان، وخلق. قال الدارقطني "سؤالات السهمي له" ص ٢٠٩ ت ٢١٤: ثقةٌ، مأمونٌ. وقال الذهبي في "تاريخ الإسلام" ٧٨٢/٦ ت ٣٦٥:

(١) يقال في جمعها "المرازبة"، وهم ما وراء الملوك، وهم ملوك الأطراف، ومرز هو الحد بالفارسية، ومرزبان وهو صاحب الحد. مفاتيح العلوم للخوارزمي ص ١٣٧.

كَانَ حسن الحديث، وليس بحُجة. وقال في "تذكرة الحفاظ" ١٤٧/٢ ت ٦٤٩: الحافظ الصدوق أبو الحسن البغوي شيخ الحرم ومصنف المسند. وقال أبو حاتم "الجرح والتعديل" ١٩٦/٦ ت ١٠٧٦: صدوق. وذكره ابن حبان في "الثقات" ٤٧٧/٨ ت ١٤٥٢٤. وقال السيوطي في "طبقات الحفاظ" ص ٢٧٨ ت ٦٢٨: أما النَّسَائِيّ فمقته لكَونه كَانَ يَأْخُذ على الحَدِيث. يعني أجرا.

- سُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ الْوَاسِطِيّ: أبو محمد، يروي عَن: الْوَلِيد بن مُسلم وَشُعَيْب بن إِسْحَاق، وروى عَنهُ: وهب بن بَقِيَّة. ذكره مسلم في "الكنى والأسماء" ٧٤٥/٢ ت ٣٠٢٠ وقال: سمع الوليد بن مسلم. وقال البخاري في "التاريخ الكبير" ٣/٤ ت ١٧٥٧: عَنِ الوليد بْن مُسْلِم، فِيهِ نظر. وذكره العقيلي في "الضعفاء" ١٢٢/٢ ت ٦٠٠ واكتفى بنقل قول البخاري. وذكره ابن حبان في "الثقات" ٢٧٦/٨ ت ١٣٤٢٦ وقال: يغرب. وقال عبدان كما في "الكامل في الضعفاء" ٢٩٥/٤ ت ٧٦٢: كان عندهم ثقة. وقال "ابن عدي" نفسه في آخر ترجمته له: ولسُلَيْمَان بْن أَحْمَد أحاديث أفراد غرائب يحدث بها عنه علي بْن عَبد العزيز، وَهو عندي ممن يسرق الحديث ويشتبه عليه. وقال الخطيب في "تاريخ بغداد" ٦٥/١٠ ت ٤٥٨٢: كان فهما حافظا قدم بغداد فكتب عنه بها أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأحمد بن ملاعب، وحنبل بن إسحاق. وقال الذهبي في "المغني" ٢٧٧/١ ت ٢٥٥٥: مُحدث مَشْهُور سمع الْوَلِيد بن مُسلم ضَعَّفُوهُ. وقال في "المقتنى في سرد الكنى" ٥٢/٢ ت ٥٤٤٤: لين. وقال في "ميزان الاعتدال" ١٩٤/٢ ت ٣٤٢١: الحافظ، صاحب الوليد بن مسلم. كذبه يحيى، وضعفه النسائي. وزاد الحافظ في "لسان الميزان" ١٢٣/٤ ت ٣٥٧٧ زيادة على ما قاله الذهبي: وقال عبد الله بن علي بن المديني: سألت أبي عن حديث رواه عن الأوزاعي يعني بسند صحيح

فقال: هذا كذب موضوع. وقال صالح جزرة: كان يتهم في الحديث وقال مرة: كذاب. وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالمتين عندهم. قلت: وخلاصة الأقوال تتجه إلى تضعيفه لا سيما في الوليد بن مسلم، والله أعلم.

- الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمِ: القرشي، أَبُو العباس الدمشقي مولى بني أمية، وقيل: مولى العباس بْن محمد بن علي بن عَبد اللَّهِ بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي(١). روى عن: الثوري، وابن لهيعة، والأوزاعي، وغيرهم. وروى عنه: بقية بن الوليد، وزهير بن حرب، وسليمان الواسطي، وغيرهم. قال ابن سعد في "الطبقات الكبرى" ٣٢٦/٧ ت ٣٩٢٦: كَانَ الْوَلِيدُ ثِقَةً كَثِيرَ الْحَدِيثِ وَالْعِلْم. وقال العجلي في "الثقات" ٣٤٢/٢ ت ١٩٤٨: ثقة. وقال مروان بن محمد كما في "الجرح والتعديل" ١٦/٩ ت ٧٠: كان الوليد بن مسلم عالما بحديث الاوزاعي. وقال أبو حاتم: صالح الحديث. وذكره ابن حبان في "الثقات" ٢٢٢/٩ ت ١٦١١٨: كَانَ مِمَّن صنف وَجمع؛ إِلَّا أَنه رُبمَا قلب الْأَسَامِي وَغير الكنى. وقال الدارقطني في "الضعفاء" ص ١٣٩ ت ٦٣٢: يرسل، يروي عن الأوزاعي أحاديث الأوزاعي عن شيوخ ضعفاء عن شيوخ قد أدركهم الأوزاعي مثل نافع وعطاء والزهري فيسقط أسماء الضعفاء ويجعلها عن الأوزاعي عن عطاء يعني مثل عبد الله بن عامر الأسلمي وإسماعيل بن مسلم. وقال الذهبي في "الكاشف" ٣٥٥/٢ ت ٦٠٩٤: كان مدلسا فيتقى من حديثه ما قال فيه عن. وقال في "التقريب" ص ٥٨٤ ت ٧٤٥٦: ثقةٌ؛ لكنه كثير التدليس والتسوية. من الثامنة مات آخر سنة أربع أو أول سنة خمس وتسعين. وذكره ابن حجر

(١) تهذيب الكمال ٨٦/٣١ ت ٦٧٣٧.

فـي "طبقـات المدلسـين" ص ٥١ ت ١٢٧ فـي المرتبـة الرابعـة[١] وقـال: معروفٌ موصوفٌ بالتدليس الشديد مع الصدق.

- الْأَوْزَاعِيِّ: تقدم في الإسناد الأول، وهو إمامٌ.
- عَبْدِ اللهِ بْنِ سَعْد: تقدم في الإسناد الأول، وهو مجهول.
- عُبَادَةَ بْنِ نَسِيٍّ الْكِنْدِيّ: أَبُو عُمَر الشامي الأردني، قَاضِي طبرية. روى عن: أبي الدرداء، وأبي سعيد الخدري، ومعاوية، رضي الله عنهم. وروى عنه: أيوب بْن قطن، وبرد بْن سنان، وعبد الله بن سعد، وغيرهم. قال ابـن سـعد فـي "الطبقـات الكبـرى" ٣١٧/٧ ت ٣٨٥٧، وأحمـد كمـا فـي "العلل رواية عبد الله" ٢٨٦/٣ مسألة رقم ٥٢٧٣، والعجلي في "الثقات" ص ٢٤٧ ت ٧٦٨، وابن معين "الجرح والتعديل"، وابن شاهين كما في "تـاريخ أسـماء الثقـات" ص ١٧٤ ت ١٠٥٢: ثقـة. وقـال الـذهبي فـي "الكاشف" ٥٣٣/١ ت ٢٥٨٧: ثقة كبير القدر مات ١١٨ وأظن رواياته عـن الكبـار منقطعـة. وقـال فـي "التقريـب" ص ٢٩٢ ت ٣١٦٠: ثقـة فاضل.
- مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَان: رضي الله عنه وعن والديه.

قلت: وهو بهذا اللفظ ضعيف الإسناد جدا؛ فيه: سليمان الواسطي، ضعفه الأئمة، وقال البخاري: فيه نظر، والله أعلم.

*** الحكم على الحديث:**

الحديث بما تقدم ضعيف الإسناد؛ فيه عبد الله بن سعد بن فروة، أحسن أحواله أنه مقبول كما قال الحافظ، ولا متابع له، وقد ضعفه المنذري في "مختصر سنن أبي داود" ٥٣٤/٢ ح ٣٦٥٦" بعبد الله هذا، فقال: في

(١) وهم: مَن اتفق على أنه لا يحتج بشيءٍ من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع؛ لكثرة تدليسهم على الضعفاء والمجاهيل.

إسناده عبد اللَّه بن سعد، قال أبو حاتم الرازي: هو مجهول. وقال ابن القطان: " هكذا ذكره – أبو داود –وسكت عنه، ولا أعلم أن أحدا من المحدثين يقول فيه: صحيح"(١).

*** هل سكوت أبي داود عن حديثنا تقويةٌ له؟.**

قلت: فسكوت أبي داود عنه لا يقويه كثيرا؛ والأئمة يقولون ينبغي أن لا نغتر بسكوت أبي داود، وقد لخص العلامة "نور الدين عتر" رحمه الله الكلام في سكوت أبي داود فقال: "وقد اختلفت الآراء في قول أبي داود "ما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح"(٢) هل يستفاد منه أن ما سكت عليه في كتابه فهو صحيح أو أنه حسن؟ . وقد اختار ابن الصلاح(٣) والنووي(٤) وغيرهما أن يحكم عليه بأنه حسن، ما لم ينص على صحته أحمد ممن يميز بين الصحيح والحسن.

وقد تأملنا سنن أبي داود فوجدنا الأحاديث التي يسكت عليها متنوعة جدا؛ فمنها الصحيح المخرج في الصحيحين، ومنها صحيح لم يخرجاه، ومنها الحسن، ومنها أحاديث ضعيفة أيضا لكنها صالحة للاعتبار، ليست شديدة الضعف، فتبين بذلك أن مراد أبي داود من قوله "صالح" المعنى الأعم الذي يشمل الصحيح والحسن، ويشمل ما يعتبر به ويتقوى لكونه يسير الضعف. وهذا النوع يعمل به لدى كثير من العلماء، مثل أبي داود وأحمد والنسائي، وإنه عندهم أقوى من رأي الرجال"(٥).

---

(١) بيان الوهم والإيهام ٦٦/٤ ح ١٥٠٢.

(٢) رسالة أبي داود إلى أهل مكة ص ٢٧.

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص ٣٦.

(٤) التقريب والتيسير للنووي ص ٣٠.

(٥) منهج النقد في علوم الحديث ص ٢٧٦.

قلت: وحديثنا من هذا النوع الأخير، ضعيفٌ ضعفه يسير، ويعمل به في مظانه، بضوابطه، والله أعلم.

والخلاصة: أن الحديث بكل ألفاظه – الأربعة – التي تقدمت ضعيفٌ؛ حيث لا يخلو طريق منها من راوٍ أو أكثر ممن ضُعفوا؛ لكن المتن له شواهد يصح بها كما سيأتي، والله أعلم.

❁❁❁❁❁

المبحث الثالث: النظر في علته.

الإمام الدارقطني رحمه هو مَن تكلم عن علة هذا الحديث، فقد جاء في "علله": "وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ الصُّنَابِحِيِّ، عَنْ مُعَاوِيَةَ أَنَّ النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الْغُلُوطَاتِ.

فَقَالَ: يَرْوِيهِ الْأَوْزَاعِيُّ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ؛ فَرَوَاهُ عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ، عَنِ الصُّنَابِحِيِّ، عَنْ مُعَاوِيَةَ.

وَقَالَ رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ، عَنِ الصُّنَابِحِيِّ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يُسَمِّهِ.

وَقَالَ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ الْأَزْدِيِّ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ نُسَيٍّ، عَنْ مُعَاوِيَةَ. وَقَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّنْعَانِيُّ: عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعْدٍ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ نُسَيٍّ، عَنْ مُعَاوِيَةَ.

وَالصَّحِيحُ حَدِيثُ عِيسَى بْنِ يُونُسَ، وَقَالَ مُوسَى بْنُ أَعْيَنَ: عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَمَةَ، وَلَمْ يَذْكُرِ الصُّنَابِحِيَّ، وَلَا عُبَادَةَ بْنَ نَسِيٍّ"[1].

فقد اختلف فيه على "الأوزاعي"، حيث جاء في بعض طرقه تسمية صحابي الحديث بأنه "معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه"، وفي بعضها

(١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية ٦٧/٧ مسألة رقم ١٢١٩.

"عن رجل"، وهذه مدفوعة بأن ما جاء مبهما في طريق جاء مسمىً في طريق آخر.

وما أدق صنيع "الإمام أحمد" رحمه الله في المسند، حيث أخرجه أولا من طريق "روح بن عبادة" وفيه "عن رجل"[١]، ثم أتبعه مباشرة بطريق " عَلِيّ بْنُ بَحْرٍ، عن عِيسَى بْن يُونُسَ" وسمى الصحابي[٢].

وقد رَجَّحَ الدارقطني في آخر كلامه حديث "يونس" فقال: " وَالصَّحِيحُ حَدِيثُ عِيسَى بْنِ يُونُسَ".

والإمام البيهقي بعد أن أخرجه مِن الطريق المبهم، قال: "ورواه عيسى بن يونس، عن الأوزاعي، فقال: عن معاوية: أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الغَلُوطات"[٣].

❁❁❁❁❁

المبحث الرابع: شواهده من القرآن والسنة وأقوال الأئمة.

هذا الحديث، مع التسليم بضعف إسناده من أجل عبد الله بن سعد، وأن الإمام السيوطي قد توسع في تحسينه له، حيث أورده في الجامع الصغير ورمز له بالحسن[٤]. أقول: مع تسليمنا بهذا إلا أن المتن له شواهد عدة، حيث إن معناه مقرر في لقرآن الكريم، وفي أحاديث أخرَ صحيحة، وفي مناهج الأئمة العملية عبر القرون.

(١) المسند ٣٩/ ٩٢ ح ٢٣٦٨٧.

(٢) المسند ٣٩/٩٣ ح ٢٣٦٨٨.

(٣) المدخل إلى علم السنن ٢/٦٥٢ ح ١٤٢٥.

(٤) ٢/٣٦٦ ح ٩٣٢٨.

*** أولا: دلائل هذا المعنى من القرآن الكريم:**

القرآن الكريم كلام رب العالمين المحكم، وقد جاءت أوامره ونواهيه وحِكَمه ومواعظه وقصصه كله يصب فيما ينبني عليه عمل أو فائدة؛ أما ما لا ينبني عليه عمل، أو كان الغرض منه التعنت، فهو أبعد ما يكون عنه.

(١) فقد نهى ربُّ العالمين في كتابه الكريم عن كثرةِ السؤال فيما لا يعودُ بالنفع، فقال تعالى: **{يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَسْأَلُواْ عَنْ أَشْيَاء إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ وَإِن تَسْأَلُواْ عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ تُبْدَ لَكُمْ عَفَا اللّهُ عَنْهَا وَاللّهُ غَفُورٌ حَلِيم}**[١].

(٢) قوله تعالى**{قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِين}**[٢]، فعَنِ الرَّبِيعِ بْنِ خُثَيْمٍ، أَنَّهُ قَالَ: " يَا عَبْدَ اللَّهِ، مَا عَلَّمَكَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ مِنْ عِلْمٍ فَاحْمَدِ اللَّهَ وَمَا اسْتَأْثَرَ عَلَيْكَ بِهِ مِنْ عِلْمٍ فَكِلْهُ إِلَى عَالِمِهِ، وَلَا تَتَكَلَّفْ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ لِنَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[٣]... وذكر آية سورة ص.

(٣) قوله تعالى**{وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولـئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولا}**[٤]، قال ابن كثير: "مَضْمُونُ مَا ذَكَرُوهُ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى نَهَى عَنِ الْقَوْلِ بِلَا عِلْمٍ، بَلْ بِالظَّنِّ الَّذِي هُوَ التَّوَهُّمُ وَالْخَيَالُ"[٥]، ويدخل في الآية النهي عن السؤال عن الأغلوطات، والله أعلم.

---

(١) سورة المائدة، الآية رقم ١٠١.

(٢) سورة ص، الآية رقم ٨٦.

(٣) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ١٠٤٤/٢ برقم ٢٠١١.

(٤) سورة الإسراء، الآية رقم ٣٦.

(٥) تفسير ابن كثير ٧٥/٥.

*** ثانيا: شواهده من الأحاديث النبوية:**

هذا الحديث له عدة شواهد أذكر منها ما وقفت عليه:

(أ) له شاهد من حديث: "قَيْسِ بْنِ خَارِجَةَ" رضي الله عنه:

- أخرجه أبو القاسم البغوي في "معجم الصحابة" ترجمة "قيس" ٢٤/٥ ح ١٩٦٩ قال عبد الله –يعني البغوي– حدث أبو كريب قال: نا محمد بن عقبة الشيباني قال: نا بقية، عن سليمان بن فلان، عن الأوزاعي، عن عبادة بن نسي، عن قيس بن خارجة قال: "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الأغلوطات". يعني التعنت".
- وأخرجه أبو نعيم في "معجم الصحابة"، في ترجمة "قيس" ٢٣٣٠/٤ ح ٥٧٣١ قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ مُحَمَّدٍ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْحَضْرَمِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، به، بمثله.
- وأورده ابن الأثير في "أسد الغابة" ٣٩٩/٤ ت ٤٣٤١، وعزاه لأبي نعيم، وأبي موسى. يعني "المديني".

قلت: وهو شاهد ضعيف الإسناد؛ فيه "بقية بن الوليد" مشهور بالتدليس وقد عنعنه، وقد ذكره الحافظ في المرتبة الرابعة من المدلسين[(١)]، ثم ثم قال: "كان كثير التدليس عن الضعفاء والمجهولين وصفه الائمة بذلك"[(٢)]. وقال في "التقريب" ص ١٢٦ ت ٧٣٤: "صدوق كثير التدليس عن الضعفاء من الثامنة مات سنة سبع وتسعين وله سبع وثمانون".

(١) وهم: من اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع؛ لكثرة تدليسهم على الضعفاء والمجاهيل" كبقية بن الوليد.

(٢) تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس ص ٤٩ ت ١١٧.

ثم إن "قيس بن خارجة" مختلفٌ في صحبته، قال الحافظ في "الإصابة" ٣٥٣/٥ ت ٧١٧٦: "ذكره البغويّ، والباوردي، والطّبرانيّ في الصحابة. وقال البغويّ: لا أدري له صحبة أم لا".

(ب) وله شاهد من حديث "سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ" رضي الله عنه: قَالَ: "لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَسَائِلَ وَعَابَهَا"،

وقد أخرجه مالك في الموطأ، كتاب الطلاق، بَابُ مَا جَاءَ فِي اللِّعَانِ ٥٦٦/٢ ح ٣٤، قال: عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّ عُوَيْمِرًا الْعَجْلَانِيَّ، جَاءَ إِلَى عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ الْأَنْصَارِيِّ، فَقَالَ لَهُ: يَا عَاصِمُ أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيَقْتُلُهُ فَتَقْتُلُونَهُ؟ أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ؟ سَلْ لِي يَا عَاصِمُ عَنْ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَسَأَلَ عَاصِمٌ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ، فَكَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَسَائِلَ، وَعَابَهَا...." الحديث بطوله.

ومن طريق مالك أخرجه:

١- زهير بن حرب في "كتاب العلم" ٧٧/٢٠ ح ٧٧، قال: ثنا عَبْدُ الرَّحْمَن.

٢- وأحمد في المسند ٤٨٤/٣٧ ح ٢٢٨٢٧ قال: حَدَّثَنَا نُوحُ بْنُ مَيْمُون.

٣- والبخاري في صحيحه، كتاب الطلاق، بَابُ مَنْ أَجَازَ طَلَاقَ الثَّلَاثِ ٤٢/٧ ح ٥٢٥٩ قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُف. وأخرجه في كتاب الطلاق، بَابُ اللِّعَانِ، وَمَنْ طَلَّقَ بَعْدَ اللِّعَانِ ٧٣/٧ ح ٥٣٠٨، قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيل.

٤- ومسلم في صحيحه، كتاب الطلاق، بَابُ انْقِضَاءِ عِدَّةِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا، وَغَيْرِهَا بِوَضْعِ الْحَمْل ١١٢٩/٢ ح ١٤٩٢ قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى.

٥- وابن عبد البر في جامع بيان العلم ١٠٥٨/٢ ح ٢٠٤٣ قال: ثنا عَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا قُرَاد. ستتهم (عبد الرحمن، ونوح، وعبد الله بن يوسف، وإسماعيل، ويحيى بن يحيى، وقراد) عن مالك، به، بنحوه.

قلت: وأخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ التَّعَمُّقِ وَالتَّنَازُعِ فِي العِلْمِ، وَالغُلُوِّ فِي الدِّينِ وَالبِدَعِ ٩٨/٩ ح ٧٣٠٤ من طريق آخر، فقال: حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي ذِئْبٍ، حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ..." الحديث. والمهم هنا هو ترجمة البخاري على الحديث، ودلالتها على ما نحن بصدده(١).

(ت) وله شاهد من حديث "المغيرة بن شعبة" رضي الله عنه:

١- أخرجه البخاري في صحيحه في مواضع، منها ما في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنْ كَثْرَةِ السُّؤَالِ وَتَكَلُّفِ مَا لاَ يَعْنِيهِ ٩٥/٩ ح ٧٢٩٢ قال: حَدَّثَنَا مُوسَى، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ المَلِكِ، عَنْ وَرَّادٍ، كَاتِبِ المُغِيرَةِ، قَالَ: كَتَبَ مُعَاوِيَةُ إِلَى المُغِيرَةِ: اكْتُبْ إِلَيَّ مَا سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ...، وفيه: "وَكَتَبَ إِلَيْهِ إِنَّهُ

(١) قال في الفتح ٤٤٩/٩: "وَسَبَبُ كَرَاهَةِ ذَلِكَ مَا قَالَ الشَّافِعِيُّ: كَانَتِ الْمَسَائِلُ فِيمَا لَمْ يَنْزِلْ فِيهِ حُكْمٌ زَمَنَ نُزُولِ الْوَحْيِ مَمْنُوعَةً؛ لِئَلَّا يَنْزِلَ الْوَحْيُ بِالتَّحْرِيمِ فِيمَا لَمْ يَكُنْ قَبْلَ ذَلِكَ مُحَرَّمًا فَيُحَرَّمُ، وَيَشْهَدُ لَهُ الْحَدِيثُ الْمُخَرَّجُ فِي الصَّحِيحِ "أَعْظَمُ النَّاسِ جُرْمًا مَنْ سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يُحَرَّمْ فَحُرِّمَ مِنْ أَجْلِ مَسْأَلَتِهِ"، وَقَالَ النَّوَوِيُّ (في شرح مسلم ١٢٠/١٠): الْمُرَادُ كَرَاهَةُ الْمَسَائِلِ الَّتِي لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهَا لَا سِيَّمَا مَا كَانَ فِيهِ هَتْكُ سِتْرِ مُسْلِمٍ أَوْ إِشَاعَةُ فَاحِشَةٍ أَوْ شَنَاعَةٌ عَلَيْهِ وَلَيْسَ الْمُرَادُ الْمَسَائِلَ الْمُحْتَاجَ إِلَيْهَا إِذَا وَقَعَتْ، فَقَدْ كَانَ الْمُسْلِمُونَ يَسْأَلُونَ عَنِ النَّوَازِلِ فَيُجِيبُهُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِغَيْرِ كَرَاهَةٍ، وَرُبَّمَا كَانَ فِي الْمَسْأَلَةِ تَضْيِيقٌ وَكَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحِبُّ التَّيْسِيرَ عَلَى أُمَّتِهِ، وَشَوَاهِدُ ذَلِكَ فِي الْأَحَادِيثِ كَثِيرَة".

"كَانَ يَنْهَى عَنْ قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةِ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةِ المَالِ، وَكَانَ يَنْهَى عَنْ عُقُوقِ الأُمَّهَاتِ، وَوَأْدِ البَنَاتِ، وَمَنْعٍ وَهَات".

٢- وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الأقضية، بَابُ النَّهْيِ عَنْ كَثْرَةِ الْمَسَائِلِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ، وَالنَّهْيِ عَنْ مَنْعٍ وَهَاتٍ، وَهُوَ الِامْتِنَاعُ مِنْ أَدَاءِ حَقٍّ لَزِمَهُ، أَوْ طَلَبِ مَا لَا يَسْتَحِقُّه ٣/١٣٤١ ح ٥٩٣ قال: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ وَرَّادٍ، به، مختصرا.

(ث) وله شاهد من حديث "معاذ بن جبل" رضي الله عنه، أخرجه:

١- الطبراني في المعجم الكبير ٢٠/١٦٧ ح ٣٥٣ قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عُرْوَةَ الْأَصْبَهَانِيُّ، ثنا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا خَالِدٍ الْأَحْمَرَ، يَقُولُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَجْلَانَ، عَنْ طَاوُوسٍ، عَنْ مُعَاذٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَا تَعْجَلُوا بِالْبَلِيَّةِ قَبْلَ نُزُولِهَا، وَقَارِبُوا وَسَدِّدُوا، فَإِنْ عَجِلْتُمْ بِهَا قَبْلَ نُزُولِهَا فَإِنَّهُ سَيَسِيلُ بِكُمُ السَّيْلُ هَهُنَا وَهَهُنَا".

٢- وابن عبد البر في جامع بيان العلم ٢/١٠٦٣ ح ٢٠٥٥ قال: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرٍ، نا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نا ابْنُ وَضَّاحٍ، نا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، نا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، به.

قلت: و "أحمد بن سعيد" ثقة كما في "طبقات المحدثين بأصبهان" ٤/٦٧ ت ٥٤٩، و "إسحاق بن موسى" ثقة كما قال الخطيب في تاريخ بغداد ٧/٣٧٥ ت ٣٣٣٥، وبقية رواته ثقات، فهو حديث صحيح الإسناد، والله أعلم.

قلت: والشواهد في هذا المعنى في الصحاح وغيرها كثيرة جدا.

❁❁❁❁❁

الفصل الثاني

وعنوانه: "حديث.٠ النهي عن الأغلوطات" رواية، وفيه مباحث:

المبحث الأول: معناه عند أهل اللغة والغريب.

المبحث الثاني: شراح الحديث وموقفهم منه.

المبحث الثالث: فقه الحديث وما فيه من فوائد.

المبحث الأول: معناه عند أهل الغريب واللغة

(أ) معنى "الأغلوطة" عند علماء اللغة:

قال ابن منظور: "الغَلَطُ: أَن تَعْيا بِالشَّيْءِ فَلَا تَعْرِفَ وَجْهَ الصَّوَابِ فِيهِ، وَقَدْ غَلِطَ فِي الأَمر يَغْلَطُ غَلَطاً وأَغْلَطَه غَيْرُهُ، وَالْعَرَبُ تَقُولُ: غَلِطَ فِي مَنْطِقِه، وغَلِتَ فِي الحِساب غَلَطاً وغَلَتاً، وَبَعْضُهُمْ يجعلُهما لُغَتَيْنِ بِمَعْنًى. قَالَ: والغَلَطُ فِي الحِساب وكلِّ شيءٍ، والغَلَتُ لَا يَكُونُ إلا فِي الْحِسَابِ. وَقَالَ اللَّيْثُ: الغَلَطُ كُلُّ شيءٍ يَعْيا الإنسان عَنْ جِهَةِ صَوَابِهِ مِنْ غَيْرِ تَعَمُّدٍ. وَقَدْ غالَطَه مُغالَطةً. والمَغْلَطةُ والأُغْلُوطةُ: الْكَلَامُ الَّذِي يُغْلَطُ فِيهِ ويُغالَطُ بِهِ؛ وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: حَدَّثْتُه حَدِيثًا لَيْسَ بالأَغالِيطِ. والتغْلِيطُ: أَن تَقُولَ لِلرَّجُلِ غَلِطْتَ. والمَغْلَطةُ والأُغْلُوطةُ: مَا يُغالَطُ بِهِ مِنَ الْمَسَائِلِ، وَالْجَمْعُ الأَغالِيطُ. وَفِي الْحَدِيثِ: أَنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، "نَهى عن الغَلُوطاتِ"، وَفِي رِوَايَةٍ: "الأُغْلُوطات"[1].

فمعنى الكلمة يدور حول: عدم معرفة وجه الصواب في الشيء، والمغالطة هي محاولة إيهام الخصم ما ليس بصحيح، وإقناعه به، ومن معانيها المسائل الدقيقة الغامضة.

"وَقيل: "الغَلُوطَةُ"، و "الأُغْلوطَةُ": مَا يُغالَطُ بِهِ من المَسَائِلِ العالِمُ ليُسْتَزَلَّ ويُسْتَسْقَطَ رأْيُه"[2].

والخلاصة: أن معناها في اللغة لا يخرج عن هذا، التعمية، والإيهام، وإيقاع الخصم في الخطإ عن طريق الإقناع، والمسائل التي تثار لا لشيء إلا بقصد تغليط العالم، أو تعجيزه.

---

(١) لسان العرب، مادة "غلط" ٣٦٣/٧.

(٢) تاج العروس ٥١٧/١٩. ومعجم ديوان الأدب ٢٧٦/١.

(ب) معنى "الأغلوطة" عند علماء الغريب:

فهمُ غريب الحديث مبنيٌ على فهم اللغة، وعلماء الغريب لغويون، وكذا علماء اللغة أعرف الناس بأصل الغريب.

وها أنا ذا أذكر ملخص ما وقفت عليه من كلامهم في معنى "الأغلوطات" متحاشيا التكرار والإعادة.

فأول مَن وقفت على كلامٍ له في معناها، هو الإمام الأوزاعي راوي الحديث، وخير تفسير للحديث ما يكون من راويه، فقد مَرَّ في التخريج: " قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: يَعْنِي شِرَارَ الْمَسَائِلِ". ويشرح "الإمام البغوي" عبارة الأوزاعي هذه بقوله: " فَمَعْنَاهُ: أَنْ يُقَابِلَ الْعَالِمَ بِصِعَابِ الْمَسَائِلِ الَّتِي يَكْثُرُ فِيهَا الْغَلَطُ، لِيُسْتَزَلَّ وَيُسْتَسْقَطَ فِيهَا رَأْيُه"(١).

كذا مر في التخريج عن "الإبانة الكبرى" لابن بطة نقله عن عِيسَى بْن يُونُسَ أحد رواة الحديث عن الأوزاعي أنه قال: "وَالْأُغْلُوطَاتُ: مَا لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ، مِنْ كَيْفَ، وَكَيْف".

فهذان تفسيران لـ "الأغلوطات" قال بهما راويان من رواة الحديث، الأوزاعي، وتلميذه عيسى بن يونس.

أخرج حديث الأغلوطات الإمام أبو داود في سننه، والخطابي أول شارح لها، وقد قال في حديثنا: "والأغلوطات" واحدها "أغلوطة" وزنها "افعولة" من الغلط كالأحموقة من الحُمق والأسطورة من السطر، فأما "الغلوطات" فواحدها "غَلوطة" اسم مبني من الغلط كالحلوبة والركوبة من الحلب والركوب"(٢).

(١) شرح السنة للبغوي ٣٠٨/١.

(٢) معالم السنن ١٨٦/٤.

ويقول في "غريب الحديث": " "الغَلُوطَاتُ": جَمْع "غَلُوطَةٍ": وهي المسألة التي يعيا بها المسؤول فَيغْلَطُ فيها، كرِه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يُعْتَرضَ بها العلماء فيُغَالَطُوا ليُسْتَزلُّوا ويُسْتَسْقَط رأيُهُم فيها. يقال: مسألة غلوط إذا كان يُغْلَطُ فيها: كما يُقال: شاةٌ حَلُوبٌ وفرسٌ رَكوبٌ إذا كانت تُركب وتُحْلَبُ، فإذا جَعَلْتَها اسْمًا زِدْتَ فيها الهاء فقلتَ "غَلُوطَةٌ" كما يُقال رَكُوبَةٌ وحَلُوبَةٌ، وتجمَع عَلَى الغَلُوطات كما تُجمَعُ الحَلُوبَةُ عَلَى الحَلُوبات"(١).

وملخص كلامه عن معناها: أنها المسائل التي تُطرح على العلماء لا بقصد طلب الجواب عنها؛ ولكن بقصد إعيائهم وتعجيزهم، والتقليل منهم أمام جلسائهم.

وقال أبو عبيدٍ: "أراد المسائل التي يُغَالط بها العلماء فيُسْتَزَلوا فَيَهِيج بذلك شرٌ وفتنة، وإنما نهى عنها؛ لأنها غير نافعة في الدين، ولا تكاد تكون إلا فيما [لا](٢) يقع أبدا". وللزمخشري كلامٌ لا يخرج عما تقدم(٣).

وقال القاضي عياض في معنى "إِنِّي حَدَّثْتُهُ بِحَدِيثٍ لَيْسَ بِالأَغَالِيطِ" التي جاءت في حديث حذيفة رضي الله عنه المخرج في الصحيحين(٤)، قال: "قَوْله "بالأغاليط" جمع أغلوطة بِضَم الْهمزَة وَهُوَ مَا يغلط فِيهِ ويخطأ؛ أَي لَيْسَ فِيهِ كذب وَلَا وهم، وَمِنْه النَّهْي عَن الأغلوطات جمع أغلوطة وَهِي

(١) غريب الحديث ٣٥٤/١.

(٢) سقطت من المطبوع ١٣٨٢/٤، ولا تستقيم العبارة إلا بإضافتها، وقد رأيتها مصححة بخط اليد في الموضع نفسه.

(٣) الفائق في غريب الحديث ٧٣/٣. ونحوه قول ابن الجوزي في غريب الحديث ١٦٠/٢.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب مواقيت الصلاة، بَابٌ الصَّلاَةُ كَفَّارَةٌ ١١١/١ ح ٥٢٥، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، بَابُ بَيَانِ أَنَّ الْإِسْلَامِ بَدَأَ غَرِيبًا وَسَيَعُودُ غَرِيبًا، وَأَنَّهُ يَأْرِزُ بَيْنَ الْمَسْجِدَيْنِ ١٣٠/١ ح ١٤٤.

صعاب الْمسَائِل ودقاق النَّوَازِل الَّتِي يغلط الْمُتَكَلّم فِيهَا، وَقَالَ الدَّاودِيّ: لَيْسَ بالأغاليط أَي لَيْسَ بالصغير الْأَمر واليسير الرزية"(١).

فالكلام الموصوف بأنه "ليس بالأغاليط" هو الذي ليس فيه خطأ ولا خلل سواء في صياغته وتركيبه، أو في معناه ومدلوله.

وابن الأثير في "النهاية" أورد كلام أبي عبيد، وكلام الخطابي وحسب(٢). وقال البغوي مبينا معنى "الأغلوطات": "يعني التعنت"(٣).

والخلاصة: أن ما قاله علماء "الغريب" لا يخرج عما قرره "اللغويون"، وهو أن "الأغلوطات" هي صعاب المسائل، التي يُقصد مِن طرحها إعياء العالم وتعجيزه، كذا يدخل فيها السؤال عن غرائب العلم وما لا ينبني على معرفته عمل، ويدخل فيها السؤال عما لم يقع والانشغال به عن الواقع الذي يعيشه الشخص، والله أعلم.

❁❁❁❁❁

(١) مشارق الأنوار على صحاح الآثار ١٣٤/٢.

(٢) النهاية في غريب الحديث ٣٧٨/٣ مادة "غلط".

(٣) معجم الصحابة ٢٤/٥.

المبحث الثاني: شراح الحديث وموقفهم منه.

تناول الأئمة في شروحهم ومصنفاتهم المتنوعة هذه المسألة بالشرح والبيان، وقد سلطوا الضوء على مختلف جوانبها، فتكلموا على معناها، وحكمها، وموقف الدين منها.

فمن الأئمة مَن يعلل النهي عنها بأنها لا نَفْعَ فيها، فهذا "ابن قتيبة" يجيب عن سؤال وُجه إليه عن حكمة النهي عنها، فقال: "إنَّما نَهَى عنها؛ لأَنَّها غيرُ نافِعَةٍ في الدِّين، وَلَا تكونُ إلَّا فيما يَقَعُ أبدًا"(١).

وابن حبان فسر "الأغلوطات" بقوله: "الْمَسَائِلِ الَّتِي أُغْضِيَ لَهُمْ عَنْهَا"، وهذا في ترجمة الباب، ثم خَرَّجَ تحت الترجمة حديث أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَا يَزَالُونَ يُسْتَفْتُونَ حَتَّى يَقُولَ أَحَدُهُمْ: هَذَا اللَّهُ خَلَقَ الْخَلْقَ، فَمَنْ خلق الله"(٢).

ثم إن الانشغال بمثل هذه المسائل، وهذا اللون من العلم لا يُورث إلا الجدل العقيم، وتضييع الجهود والأعمار فيما لا ثمرة له، وهذا يجعل الحياة العلمية أشبه بحلقات تصارع الثيران، التي يُهدر بعضها جُهد البعض الآخر بلا غَرَض؛ وهذا ما وضحه الإمام "الآجري"، حيث قال: "وَأَمَّا مَا ذَكَرْنَا فِي الْأُغْلُوطَاتِ، وَتَعْقِيدِ الْمَسَائِلِ مِمَّا يَنْبَغِي لِلْعَالِمِ أَنْ يُنَزِّهَ نَفْسَهُ عَنِ الْبَحْثِ عَنْهُمَا مِمَّا لَمْ يَكُنْ، وَلَعَلَّهَا لَا تَكُونُ أَبَدًا، فَيُشْغِلُونَ نُفُوسَهُمْ بِالنَّظَرِ، وَالْجَدَلِ، وَالْمِرَاءِ فِيهِمَا، حَتَّى يَشْتَغِلُوا بِهَا عَمَّا هُوَ أَوْلَى بِهِمْ، وَيُغَالِطُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَيَطْلُبُ بَعْضُهُمْ زَلَلَ بَعْضٍ، وَيَسْأَلُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، هَذَا كُلُّهُ مَكْرُوهٌ مَنْهِيٌّ

(١) المسائل والأجوبة لابن قتيبة ص ٣٣٧.

(٢) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ١١٧/١٥ ح ٦٧٢٢ وهو حديث صحيحٌ، مخرج في صحيح مسلم، كتاب الإيمان، بَابُ بَيَانِ الْوَسْوَسَةِ فِي الْإِيمَانِ وَمَا يَقُولُهُ مَنْ وَجَدَهَا ١١٩/١ ح ١٣٢.

عَنْهُ، لَا يَعُودُ عَلَى مَنْ أَرَادَ هَذَا مَنْفَعَةٌ فِي دِينِهِ، وَلَيْسَ هَذَا طَرِيقُ مَنْ تَقَدَّمَ مِنَ السَّلَفِ الصَّالِحِ، مَا كَانَ يَطْلُبُ بَعْضُهُمْ غَلَطَ بَعْضٍ، وَلَا مُرَادُهُمْ أَنْ يُخَطِّئَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، بَلْ كَانُوا عُلَمَاءَ عُقَلَاءَ، يَتَكَلَّمُونَ فِي الْعِلْمِ مُنَاصَحَةً، وَقَدْ نَفَعَهُمُ اللَّهُ بِالْعِلْمِ"(١).

فالبحث عما يَبْهَتُ العالِم مِن المسائل، والتعمق فيما لا ينبني عليه عمل هو المقصود الأكبر من الحديث، يقول الخطابي: "والمعنى أنه نهى أن يعترض العلماء بصعاب المسائل التي يكثر فيها الغلط ليُستزلوا بها ويستسقط رأيهم فيها. وفيه كراهية التعمق والتكلف كما لا حاجه للإنسان إليه من المسألة ووجوب التوقف عما لا علم للمسؤول به"(٢).

إذن: السؤال نوعان، نوعٌ مطلوب وهو السؤال عما يترتب عليه عملٌ، وعما ينفع من العلم، والنوع الثاني: عكس الأول، وهذا هو ما يدخل تحت مسمى "الأغلوطات"، والأول جائز، دون الثاني، يقول البغوي: " يُكْرَهُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَتَكَلَّفَ لِسُؤَالِ مَا لَا حَاجَةَ بِهِ إِلَيْهِ، وَإِنْ دَعَتِ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ، فَلا بَأْسَ"(٣).

ويشرح الإمام "المظهري" الحديث بلغة بسيطة واضحة؛ مستعينا بضرب مثالٍ يقاس عليه غيره من المسائل التي تشبهه، فيقول: " يعني: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يسأل أحدٌ أحدًا مسألةً فيها إشكالٌ وأغلوطة للامتحان؛ ليُظْهِرَ السائلُ فَضْلَ نفسِه، وقِلَّةَ عِلْمِ المسؤول؛ لأن في هذا إيذاء وإذلالًا للمسؤول. والإيذاء والإذلال منهيٌّ عنه في الشرع.

مثاله: أن يسأل أحدٌ أحدًا: كيف تقول في رجل مات وخَلَّفَ زوجتَه وأخا زوجتِه، وأوجب الشرع نصف ميراثه لزوجته ونصفه لأخيها؟ فهذه

(١) أخلاق العلماء للآجري ١٠٦/١. ونحوه في كتاب الشريعة له ٤٨٥/١.

(٢) معالم السنن ١٨٦/٤.

(٣) معالم السنن ٣٠٨/١.

المسألة وأشباهُها ما يَعْسُر على المسؤول حَلُّها، ويتأذَّى ويُفْضَحُ بين الناس، فلا ينبغي أن يسألَ أحدًا مثلَ هذه.

جواب المسألة أن يقول: كان الميت عبدًا اشترت زوجته ثُلُثَه، وأخوها ثُلُثَيه قبل النكاح، ثم أعتقاه، وتزوجت هذه المرأة به، ثم مات ولم يُخلِّف إلا زوجته وأخاها، فرُبع الميراث للزوجة بالزوجية، والباقي بينها وبين أخيها بالولاء على قَدْر مُلْكَيهما، ثُلُثه للزوجة وثلثاه لأخيها، فيحصُلُ للزوجة النصف، ولأخيها النصف"(١).

يستفاد من كلامه رحمه الله أنه إذا كان الغرض من السؤال إظهار فضل نفسه وحقارة المسؤول، والحرص على إذلاله أمام الناس فهذا من أقبح المقاصد، عياذا بالله.

وتتبع كلام الأئمة يطول، وما تركته من الأقوال يدور في فلك ما نقلته، وخلاصة ما أبانوا عنه من أغراض النهي عن هذا النوع من المسائل يمكن تلخيصه فيما يلي:

١- يدخل في "الأغلوطات" السؤال عما لم يقع مما لا ينبني عليه عمل.

٢- كذا السؤال عن غير النافع من "الفذلكات" التي يُتَنَدَّرُ بِها تَلَذذا وحَسْب.

٣- أن تتبع مثل هذه المسائل قد يقود صاحبه إلى السؤال عن ذات المولى تبارك وتعالى، حتى يقول: مَن خلق الله؟ تعالى الله وتقدس.

٤- كره الإسلام البحث عن "الأغلوطات"؛ لأنها وسيلة للتعمق والتكلف المذموم شرعا، والوسائل في الإسلام لها حكم المقاصد كما يقول العلماء.

٥- ثم إن قصد إعنات العالم وإظهار ضعفه أمام الناس غرض دنيء؛ لذا نهانا الله عن سُبُله وَوَسَائِله.

---

(١) المفاتيح في شرح المصابيح ٣٣٧/١.

لعل هذه النقاط التي لخصتها هي أبرز ما جاء في كلام شراح الحديث من الأئمة الكرام، وفيها إظهار خطر سلوك هذا السبيل من سبل العلم المزيف؛ نعم علمٌ مزيف؛ لأنه لا فائدة ترجى منه، ويهدم أكثر مما يبني، وتضيع في سبيله الجهود والأوقات والأعمار، التي هي ثروة المشتغل بالعلم؛ بل هي أثمن ما يملك.

❁❁❁❁❁

المبحث الثالث: فقه الحديث وما فيه من فوائد.

(أ) فقه الحديث:

١- **أول ما يؤخذ مِن هذا الحديث** – ومما في معناه من أحاديث الباب –: النهي عن "الأغلوطات"، والنهي هنا يقصد به التحريم؛ إذ لا صارف له عن مدلوله الأصلي. وفيما نقلتُ عن الأئمة "شراح الحديث" في المبحث الثاني دلالة على هذا، وأزيد هنا النقل عن السادة الفقهاء ما يؤكد هذا.

– الإمام عبد الحق الإشبيلي في "أحكامه الصغرى" و "الوسطى" في باب بيان فضل العلم أورد حديثنا في معرض النهي عن مثل هذا النوع من العلم(١).

– ولما سئل الإمام "علاء الدين المرادي" عن مسألة من هذا النوع قال: "السَّائِلُ لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ يَسْتَحِقُّ التَّعْزِيرَ الْبَلِيغَ الَّذِي يَزْجُرُهُ وَأَمْثَالُهُ مِنْ الْجُهَّالِ عَنْ مِثْلِ هَذِهِ الْأُغْلُوطَاتِ. فَإِنَّ هَذَا السَّائِلَ إنَّمَا قَصَدَ التَّغْلِيطَ لَا الِاسْتِفْتَاءَ وَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أُغْلُوطَاتِ الْمَسَائِلِ"(٢).

(١) الأحكام الصغرى ٩٥/١، والوسطى ١٠٤/١.

(٢) الفروع ومعه تصحيح الفروع ١١٤/١١.

– ويقول "الشاطبي": " ثُمَّ إِنْ أَلقاها – يعني الحِكمة – لِمَنْ لَا يَعْقِلُهَا فِي معرض الانتفاع بها بَعْدَ تعقُّلها؛ كَانَ مِنْ بَابِ التَّكْلِيفِ بِمَا لَا يُطَاقُ، وَقَدْ جاءَ النَّهْيُ عَنْ ذَلِكَ..." ثم ذكر حديث "الأغلوطات"[(١)].

– وفي "التحبير شرح التحرير": " وَذكر ابْن عقيل: أَنه يحرم إِلْقَاء علم لَا يحْتَملهُ السَّامع... وَعَن مُعَاوِيَة مَرْفُوعا: "نهى عَن الغلوطات"، رَوَاهُ أَحْمد، وَأَبُو دَاوُد. وَقيل: بِفَتْح الْغَيْن، وَاحِدهَا: غلوطة، وَهِي الْمسَائِل الَّتِي يغالط بهَا. وَقيل: بضَمهَا، وَأَصلهَا: الأغلوطات، وَنهى عَنْهَا السّلف"[(٢)].

(٢) السؤال عما لم يقع بعد:

قال الآجري: "هَذَا كُلُّهُ مَكْرُوهٌ مَنْهِيٌّ عَنْهُ"[(٣)]، وبالتالي فليس من آداب طالب العلم أيضا. وقد ترجم ابن عبد البر على حديثنا وما في معناه في كتابه "جامع بيان العلم" بقوله: " بَابُ مَا جَاءَ فِي ذَمِّ الْقَوْلِ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى بِالرَّأْيِ وَالظَّنِّ وَالْقِيَاسِ عَلَى غَيْرِ أَصْلٍ وَعَيْبِ الْإِكْثَارِ مِنَ الْمَسَائِلِ دُونَ اعْتِبَارٍ"[(٤)]، وكونها مما يعاب يستلزم تركها وعدم الوقوع فيها.

(٣) النهي عن كثرة السؤال:

قال ابن دقيق العيد: " فِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ رَاجِعًا إلَى الْأُمُورِ الْعِلْمِيَّةِ. وَقَدْ كَانُوا يَكْرَهُونَ تَكَلُّفَ الْمَسَائِلِ الَّتِي لَا تَدْعُو الْحَاجَةُ إلَيْهَا، وَفِي حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ...". وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ مَكْرُوهًا: لِمَا يَتَضَمَّنُ كَثِيرٌ مِنْهُ مِنْ التَّكَلُّفِ فِي الدِّينِ وَالتَّنَطُّعِ. وَالرَّجْمِ بِالظَّنِّ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ تَدْعُو إلَيْهِ، مَعَ عَدَمِ الْأَمْنِ مِنْ الْعِثَارِ، وَخَطَأِ الظَّنِّ، وَالْأَصْلُ الْمَنْعُ مِنْ الْحُكْمِ بِالظَّنِّ، إلَّا حَيْثُ تَدْعُو الضَّرُورَةُ إلَيْه"[(٥)].

---

(١) الاعتصام للشاطبي ٣١٢/٢.

(٢) التحرير شرح التحبير لعلاء الدين المرادي ٤١٠٥/٨.

(٣) أخلاق العلماء ١٠٦/١.

(٤) ١٠٣٧/٣.

(٥) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ٣٢٢/١.

وفرق بين الإكثار من السؤال النافع طلبا للعلم وبين الإكثار لغرض مذموم، كالسؤال عَلَى سَبِيلِ التَّعَنُّتِ وَالْمُغَالَطَةِ، يقول الخطيب: "وَأَمَّا تَحْرِيجُ عُمَرَ فِي السُّؤَالِ عَمَّا لَمْ يَكُنْ، وَلَعْنُهُ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ قَصَدَ بِهِ السُّؤَالُ عَلَى سَبِيلِ التَّعَنُّتِ وَالْمُغَالَطَةِ، لَا عَلَى سَبِيلِ التَّفَقُّهِ وَابْتِغَاءِ الْفَائِدَةِ ، وَلِهَذَا ضَرَبَ صَبِيغَ بْنَ عَسَلٍ ونَفَاهُ ، وَحَرَمَهُ رِزْقَهُ وَعَطَاءَهُ ، لَمَّا سَأَلَ عَنْ حُرُوفٍ مِنْ مُشْكِلِ الْقُرْآنِ ، فَخَشِيَ عُمَرُ أَنْ يَكُونَ قَصَدَ بِمَسْأَلَتِهِ ضُعَفَاءَ الْمُسْلِمِينَ فِي الْعِلْمِ ، لِيُوقِعَ فِي قُلُوبِهِمُ التَّشْكِيكَ وَالتَّضْلِيلَ بِتَحْرِيفِ الْقُرْآنِ عَنْ نَهْجِ التَّنْزِيلِ، وَصَرْفِهِ عَنْ صَوَابِ الْقَوْلِ فِيهِ إِلَى فَاسِدِ التَّأْوِيلِ، وَمَثَّلَ هَذَا قَدْ وَرَدَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ النَّهْيُ عَنْهُ وَالذَّمُ لِفَاعِلِه"(١).

وهذه كلمة جامعة للإمام "المناوي" لخص فيها هذا الحكم، وبين الوجه المقبول من المردود، فقال: "انقسم الناس في هذا الباب، فمن ذاهبٍ إلى كراهة المسائل مطلقا وسد بابها، حتى قل فهمه وعلمه بحدود ما أنزل الله على رسوله، فصار حامل فقه غير فقيه، وهم أتباع أهل الحديث، ومنهم من توسع في البحث عما لم يقع، وأكثر الخصومة والجدال، حتى تولد منه الأهواء والبغضاء، ويقترن ذلك بنية الغلو والمباهاة، وهذا الذي ذمه العلماء، ودلت السنة على قبحه؛ وأما فقهاء الحديث فوجهوا هممهم إلى البحث عن معاني الكتاب والسنة وكلام السلف والزهد والدقائق ونحوها، مما فيه صفاء القلوب والإخلاص لعلام الغيوب، وهذا محمود مطلوب"(٢).

(٤) حكم امتحان الطالب بمثل هذه المسائل:

قال الحافظ ابن حجر في "الفتح" في شرحه لحديث ابن عمر رضي الله عنهما: "إن من الشجر شجرة لا يسقط ورقها..." الحديث(٣)، قال في

(١) الفقيه والمتفقه ١٩/٢.

(٢) فيض القدير ٣٠١/٦.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، بَابُ قَوْلِ المُحَدِّثِ: حَدَّثَنَا، وَأَخْبَرَنَا، وَأَنْبَأَنَا ٢٢/١ ح ٦١، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، =

فوائده: " وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ غَيْرِ مَا تَقَدَّمَ امْتِحَانُ الْعَالِمِ أَذْهَانَ الطَّلَبَةِ بِمَا يَخْفَى مَعَ بَيَانِهِ لَهُمْ إِنْ لَمْ يَفْهَمُوهُ وَأَمَّا مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ نَهَى عَنِ الْأُغْلُوطَاتِ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ أَحَدُ رُوَاتِهِ هِيَ صِعَابُ الْمَسَائِلِ فَإِنَّ ذَلِكَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا لَا نَفْعَ فِيهِ أَوْ مَا خَرَجَ عَلَى سَبِيلِ تَعَنُّتِ الْمَسْئُولِ أَوْ تَعْجِيزِهِ"(١).

وترجم ابن عبد البر في "جامع بيان العلم" بقوله: "بَابُ طَرْحِ الْعَالِمِ الْمَسْأَلَةَ عَلَى الْمُتَعَلِّمِ"، وأورد فيه حديث "النخلة" المتقدم وغيره(٢).

(٥) النهي عن البدع والمحدثات:

في مجال العبادة أمرنا الله بالاتباع، ونهانا عن الابتداع، أما في أمور المعاش والمعاملات بصفة عامة فالمجال فسيح، والحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها كان أحق الناس بها.

وتتبع الأغلوطات، وصعاب المسائل، ومحاولة تجاوز الحد الذي رسمه الشارع لعباده يوقع الإنسان فيما لا تحمد عقباه، وهذه كلمة مهمة للإمام "ابن بطة" فقد ترجم في كتابه "الإبانة الكبرى" قائلا: "بَابُ تَرْكِ السُّؤَالِ عَمَّا لَا يُغْنِي وَالْبَحْثِ وَالتَّنْقِيرِ عَمَّا لَا يَضُرُّ جَهْلُهُ، وَالتَّحْذِيرِ مِنْ قَوْمٍ يَتَعَمَّقُونَ فِي الْمَسَائِلِ وَيَتَعَمَّدُونَ إِدْخَالَ الشُّكُوكِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ"، ثم قال: "اعْلَمُوا إِخْوَانِي أَنِّي فَكَّرْتُ فِي السَّبَبِ الَّذِي أَخْرَجَ أَقْوَامًا مِنَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَاضْطَرَّهُمْ إِلَى الْبِدْعَةِ وَالشَّنَاعَةِ، وَفَتَحَ بَابَ الْبَلِيَّةِ عَلَى أَفْئِدَتِهِمْ وَحَجَبَ نُورَ الْحَقِّ عَنْ بَصِيرَتِهِمْ، فَوَجَدْتُ ذَلِكَ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: الْبَحْثُ وَالتَّنْقِيرُ،

=

بَابُ مَثَلُ الْمُؤْمِنِ مَثَلُ النَّخْلَةِ ٤/٢٦١٤ ح ٢٨١١.

(١) فتح الباري ١/١٤٦.

(٢) ١/٤٧٩.

وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ عَمَّا لَا يُغْنِي، وَلَا يَضُرُّ الْعَاقِلَ جَهْلُهُ، وَلَا يَنْفَعُ الْمُؤْمِنَ فَهْمُهُ. وَالْآخَرُ: مُجَالَسَةُ مَنْ لَا تُؤْمَنُ فِتْنَتُهُ، وَتُفْسِدُ الْقُلُوبَ صُحْبَتُه[١]".

(ب) من فوائد وملح الباب:

وهذه بعض الفوائد التي تدل عليها أحاديث الباب، أذكر أهم ما وقفت عليه منها:

١- الإسلام دين العلم والعمل معا؛ فلا فائدة في علم لا يصحبه عمل، ولا فائدة في علم لا ينبني عليه عمل، يقول سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: "الْعِلْمُ يَهْتِفُ بِالْعَمَلِ فَإِنْ أَجَابَهُ وَإِلَّا ارْتَحَل"[٢].

٢- العلاقة بين الطالب والمعلم علاقة مبناها على الاحترام والتوقير والإجلال؛ صيانة للعلم بصيانة حملته، وإنزالهم المنزلة التي أنزلهم الله إياها، وفي "جامع بيان العلم" يقول "ابن عبد البر": "بَابُ هَيْبَةِ الْمُتَعَلِّمِ لِلْعَالِمِ"، وفيه عن طاوس: " إِنَّ مِنَ السُّنَّةِ، أَنْ تُوَقِّرَ الْعَالِمِ"[٣].

وتأمل هذا الموقف من الإمام أبي حنيفة رحمه الله إذ يقول: "مَا مددتُ رِجْلِيَّ نَحْو سِكَّة حَمَّاد – ابن أبي سليمان- قطّ، وَكَانَ بَينهمَا مِقْدَار سَبع سِكَك"[٤].

٣- لا بُدَّ مِن توجيه طالب العلم مِن قِبَلِ الأستاذ النَابِهِ إلى طلب النافع مِن العلم فقط، والحرص عليه، فعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: "سَلُوا اللَّهَ عِلْمًا نَافِعًا، وَتَعَوَّذُوا بِاللَّهِ مِنْ عِلْمٍ لَا يَنْفَع"[٥].

---

(١) الإبانة الكبرى ٣٩٠/١.

(٢) جامع بيان العلم لابن عبد البر ٧٠٦/١ برقم ١٢٧٤.

(٣) جامع بيان العلم ٤٥٩/١ برقم ٧١٩.

(٤) الجواهر المضية في طبقات الحنفية ٤٩٧/٢.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٥٨٧/١٣ ح ٢٧٢٤٨، وعبد بن حميد في مسنده ص ٣٣٠ ح ١٠٩٣، وابن ماجة في سننه، جامع أبواب الدعاء، بَابُ مَا تَعَوَّذَ مِنْهُ =

٤- أن تتبع الشاذ من المسائل في كل باب من أبواب العلم لا يُخَرِّج عالما؛ ولا نصف عالمٍ، إنما يخرج بُوقا أَجْوَف لا هَمَّ له إلا أن يُطرب سامعيه بكل غريب وحسب، فقد أسند الخطيب البغدادي عن الإمام "أحمد" أنه كان يَقُولُ: "شَرُّ الْحَدِيثِ الْغَرَائِبُ الَّتِي لَا يُعْمَلُ بِهَا وَلَا يُعْتَمَدُ عَلَيْهَا"(١).

٥- تتبع الأغلوطات من أسباب حرمان بركة العلم:

فعَنِ الْأَوْزَاعِيِّ قَالَ: "إِذَا أَرَادَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يَحْرِمَ عَبْدَهُ بَرَكَةَ الْعِلْمِ أَلْقَى عَلَى لِسَانِهِ الْأَغَالِيطَ"، وعَنِ الْحَسَنِ أَنَّهُ قَالَ: "إِنَّ شِرَارَ عِبَادِ اللَّهِ الَّذِينَ يَجِيئُونَ بِشِرَارِ الْمَسَائِلِ يُعَنِّتُونَ بِهَا عِبَادَ اللَّه"(٢).

٦- دلَّ الحديث كذلك على عدم التعمق في طلب علم ما لم يقع بعد، فكثير من الطلاب يشغل نفسه بفتن آخر الزمان، وأشراط الساعة، وخراب الدنيا، وما إلى ذلك، ويُقَصِّرُ أحيانا في طلب ما يُقِيم به عباداته أو معاملاته، وهذه منهجية معكوسة مرفوضة. وتفصيل هذه النقطة في الفصل التالي.

❁❁❁❁❁

=

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ١٥/٥ ح ٣٨٤٣، وأبو يعلى في مسنده ٤٣٧/٣ ح ١٩٢٧، وابن عبد البر في جامع بيان العلم ٦٢٥/١ ح ١٠٧٦، وهو حديث حسن الإسناد؛ لأجل "أسامة بن زيد الليثي" قال الذهبي في الكاشف ٢٣٢/١ ت ٢٦٣: قال النسائي وغيره ليس بالقوي. وقال الحافظ في "التقريب" ص ٩٨ ت ٣١٧: صدوق يهم من السابعة مات سنة ثلاث وخمسين وهو ابن بضع وسبعين. قلت: وحسنه الشيخ "محمد عوامة" في تحقيقه لمصنف ابن أبي شيبة.

(١) الكفاية للخطيب البغدادي ص ١٤١ باب ترك الاحتجاج بمن غلب على حديثه الشواذ.

(٢) جامع بيان العلم لابن عبد البر ١٠٧٣/٢ برقم ٢٠٨٣، ٢٠٨٤.

الفصل الثالث

وعنوانه

إسهامات السنة في بناء المنهجية العلمية الواقعية، والنافعة، وفيه مباحث.

المبحث الأول: السنة النبوية حرب على الخرافات والخيالات.

المبحث الثاني: السنة النبوية وتوجيه العقل والفكر إلى ما ينفع دون غيره.

المبحث الثالث: تطبيقات الأئمة عبر القرون لمضمون هذا الحديث.

المبحث الأول

السنة النبوية حرب على الخرافات والخيالات

رسالة الإسلام خاتمة الرسالات، جاءت مصدقة لما قبلها من الرسالات، ومتممة لها، وزادت عليها ما يحتاج إليه الناس إلى يوم القيامة.

ورسالةٌ هذه طبيعتها، لا بُدَّ أنْ تَتَّسِم بالشمول، والعموم، والوضوح، والواقعية، وهذا يستلزم البعد عن الخرافات والأوهام والأفكار المنحرفة وما في بابها.

وكلما كان المجتمع بعيدًا عن العلم والمعرفة، وعن التفكير العقلاني، انتشرت في أوساطه الخرافات والمعتقدات التي لا أساس لها.

وقد تنتشر بعض الخرافات في بعض الأوساط الاجتماعية المتقدمة كالتشاؤم مِن بعض الأشياء أو الأرقام، أو تحديد وقت لنهاية العالم.

ولأن المجتمع العربي زمن بعثة النبي صلى الله عليه وسلم، كان يعيش الجهل والتخلف، فمن الطبيعي أن يصبح مَرتعًا للخرافات والمعتقدات الفاسدة.

ومن أفسدها عبادة الأصنام التي كانوا يصنعونها بأيديهم من حجر أو خشب أو غيره، ثم يخرون لها ساجدين، ويقدسونها، ويعتقدون بها.

وهناك كثير من الخرافات كانت تسود المجتمع الجاهلي، فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو الناس إلى استخدام عقولهم، والتخلص من هذه الخرافات.

والقرآن الكريم حارب الخرافات والظنون الموغلة في التوهم، المقعدة عن العمل؛ لذلك تركز آيات القرآن الكريم على استثارة العقل، واستخدام الفكر، مثل قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾، ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾، ﴿لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾، ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾، ﴿أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ﴾، ﴿لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾.

ويؤكد القرآن الكريم على مرجعية العلم في كل ما يتبناه الإنسان، يقول تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾[١].

السنة النبوية على نفس النهج القرآني:

وهذا طبيعي؛ لأنها صِنوا القرآن، جاءت مفسرة موضحة له، وهي صادرة عمن نزل عليه القرآن صلى الله عليه وسلم، فجاءت سنته وسيرته تطبيقا عمليا وافيا دقيقا للقرآن الكريم في كل تفصيلاته.

وهذه بعض المواقف والأمثلة التي تؤكد أن السنة لا تُقر خرافة، أو أي معتقد لا مستند له.

١- أخرج البخاري ومسلم وغيرهما عَنِ المُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رضي الله عنه، قَالَ: كَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ، فَقَالَ النَّاسُ: كَسَفَتِ الشَّمْسُ لِمَوْتِ إِبْرَاهِيمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّ الشَّمْسَ وَالقَمَرَ لاَ يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلاَ لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ فَصَلُّوا، وَادْعُوا اللَّه"[٢].

٢- وكانوا يعلقون التمائم – جمع تميمة، وهي: "عودةٌ تعلق على صغار الإنسان مخافةَ العين وإماطة التمائم كناية عن الشرك"[٣]، فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك، فعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقْبَلَ إِلَيْهِ رَهْطٌ، فَبَايَعَ تِسْعَةً وَأَمْسَكَ عَنْ وَاحِدٍ،

(١) سورة الإسراء، جزء من الآية رقم ٣٦.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، أبواب الكسوف، بَابُ الصَّلاَةِ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ ٣٤/٢ ح ١٠٤٣، ومسلم في صحيحه، كتاب الكسوف، بَابُ ذِكْرِ النِّدَاءِ بِصَلاَةِ الْكُسُوفِ الصَّلاَةُ جَامِعَةٌ ٦٣٠/٢ ح ٩١٥.

(٣) التعريفات الفقهية ص ٦٢.

فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، بَايَعْتَ تِسْعَةً وَتَرَكْتَ هَذَا؟ قَالَ: "إِنَّ عَلَيْهِ تَمِيمَةً"، فَأَدْخَلَ يَدَهُ فَقَطَعَهَا، فَبَايَعَهُ، وَقَالَ: "مَنْ عَلَّقَ تَمِيمَةً فَقَدْ أَشْرَكَ"(١).

٣- وعن أبي هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لاَ عَدْوَى وَلاَ طِيَرَةَ، وَلاَ هَامَةَ وَلاَ صَفَرَ، وَفِرَّ مِنَ المَجْذُومِ كَمَا تَفِرُّ مِنَ الأَسَد"(٢).

والأمثلة في السنة كثيرة جدا، وتتبعها يطول، وأكتفي بهذه النماذج التي أوردتها.

❀❀❀❀❀

المبحث الثاني

السنة النبوية وتوجيه العقل والفكر إلى ما ينفع دون غيره

السنة النبوية القولية منها والعملية، وتطبيقات الصحابة الكرام رضي الله عنهم للقرآن والسنة كلها تَحُض المسلم على إعمال العقل، وإنزاله منزلته اللائقة به، ونَعَتْ نَعْيا شديدا على التقليد الأعمى لِمَا كان عليه الأباء والأجداد.

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده ٦٣٦/٢٨ ح ١٧٤٢٢، والحارث بن أبي أسامة في مسنده ٦٠٠/٢ ح ٥٦٣، وابن حبان في صحيحه، كتاب الرقى والتمائم، ذِكْرُ الزَّجْرِ عَنْ تَعْلِيقِ التَّمَائِمِ الَّتِي فِيهَا الشِّرْكُ بِاللَّهِ جَلَّ وَعَلَا، كما في الإحسان ٤٥٠/١٣ ح ٦٠٨٦، والحاكم في المستدرك ٢٤٢/٤ ح ٧٥٠٦ وقال: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ، وسكت عنه الذهبي في التلخيص، وقال المنذري في "الترغيب والترهيب" ١٥٧/٤ ح ٥٢٤٢ بعد أن أورده: رواة أحمد ثقات. وصححه السيوطي في الجامع الصغير ٣٣٧/٢ ح ٨٨٥٧، ووافقه المناوي في فيض القدير ١٨١/٦ ح ٨٨٥٨، والله أعلم.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطب، بَابُ الجُذَامِ ١٢٦/٧ ح ٥٧٠٧، ومسلم في صحيحه، كتاب السلام، بَابُ لَا عَدْوَى، وَلَا طِيَرَةَ، وَلَا هَامَةَ، وَلَا صَفَرَ، وَلَا نَوْءَ، وَلَا غُولَ، وَلَا يُورِدُ مُمْرِضٌ عَلَى مُصِحٍّ ١٤٧٢/٤ ح ٢٢٢. بنحوه.

والذي يعايش أيَّ كتاب مِن كتب الحديث؛ أعنى أمهات كتب السنة يجد هذا واضحا جليا، فكتاب كصحيح الإمام البخاري رحمه الله، تَأَمَّلْ مثلا أبواب كتاب "الإيمان" منه، وهو ثاني كتبه بعد "بدء الوحي" تجد أنه:

- يعقد أولا عدة أبواب يُقَعِّد فيها لأصول الإيمان، وأركانه، وحقيقته.
- ثم يأتي بحديث "شعب الإيمان" الذي يؤكد على أنَّ "الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية".
- ثم يُفَرِّعُ على الحديث السابق جملةً كبيرة مِن الأبواب التي تُبين بعضَ "شعب الإيمان، فإطعام الطعام من الإيمان، وحب النبي صلى الله عليه وسلم من الإيمان، وحب الأنصار من الإيمان، والفرار من الفتن من الإيمان، والحياء، والجهاد، والصيام، والقيام، والصلاة، واتباع الجنائز، والفرار من الفتن، كل ذلك من الإيمان، ثم يختم كتاب الإيمان ببيان أن النصيحة من أهم شعب الإيمان.

فالمتأمل لهذا الصنيع يلمس في وضوح صفاء السنة، وحضها على ما ينفع، وأنه لا مجال للخرافات في الدين، ولا مكان لما لا ينبني عليه عمل.

- وأصرح ما يدل على هذا النهج السوي في الاعتقاد والعمل ما جاء عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ، خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وَفِي كُلٍّ خَيْرٌ احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ، وَاسْتَعِنْ بِاللهِ وَلَا تَعْجَزْ، وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ، فَلَا تَقُلْ لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَانَ كَذَا وَكَذَا، وَلَكِنْ قُلْ قَدَرُ اللهِ وَمَا شَاءَ فَعَلَ، فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ"(١).

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب القدر، بَابٌ فِي الْأَمْرِ بِالْقُوَّةِ وَتَرْكِ الْعَجْزِ وَالِاسْتِعَانَةِ بِاللهِ وَتَفْوِيضِ الْمَقَادِيرِ لِلَّهِ ٤/٢٠٥٢ ح ٢٦٦٤.

ففي الحديث تفضيل للمؤمن القوي على الضعيف، والحرص على ما ينفع فقط من الأقوال والأعمال وغيرهما، كذا يدعو إلى علو الهمة وعدم الاستسلام للمثبطات، ثم إذا أصاب المسلم شيئا بعد ذلك فهو قدر الله تعالى.

أما "الاتكالية"، و "العشوائية"، و "الإغراق في الخيالات"، كلُّ ذلك ليسَ مِن الإسلام في شيء.

– والمتأمل في سيرة النبي صلى الله عليه وسلم يجد أن "الواقعية" هي السِّمَة الأساسية في كل ما يَأْتِي وَيَذَر، ويمكن أن ترى هذا بوضوح من خلال أمرين:

أحدهما: أن رسول الله صلي الله عليه وسلم لم يكن يأمر بشيء إلا ويفعله، فكان أكثرَ الخَلْق التزاماً بالتكليفات التي دعا إليها، وأعظمَهم تطبيقاً لها في كل جوانب العبادات والأخلاق والمعاملات، وكان أوضحَ الناس مثالاً، وكان أصدق الناس عملاً بما يدعو إليه.

والثاني: أنه صلي الله عليه وسلم ارتفع بأصحابه إلى تطبيق ما دعا إليه، حتى سَمَا بهم السموَّ الذي لم تعرفه البشرية في تاريخها إلا لِمَاماً.

وكتب السيرة مَلْأَى بالنماذج العظيمة والمواقف الرائعة في ذلك كله، سواء في سيرته صلي الله عليه وسلم أو في سيرة الجيل الذي ربّاه على عينه، فكان كلُّ فرد منهم آيةً من آيات نبوته، ودليلاً من أدلة صدقه، بل معجزةً ظاهرةً دالةً على كمال رسالته صلي الله عليه وسلم. وهذا ما لا يتوفر في سيرة أحد من الأنبياء أو المصلحين من قبله ولا من بعده صلي الله عليه وسلم.

❁❁❁❁❁

المبحث الثالث

تطبيقات الأئمة في مصنفاتهم وتقعيداتهم في ضوء حديث الباب

أما عن التطبيق العملي لما دَلَّ عليه حديثنا وما في بابه فشواهده كثيرة جدا، وسأحاول أن أُلِمَّ ببعضها من غير تطويل مُمل، أو تقصير مُخل.

(أ) فعلى صعيد التوجيهات القرآنية:

نجد مثلا قول الله تعالى في قصة "أصحاب الكهف**{سَيَقُولُونَ ثَلاَثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ قُل رَّبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلاَّ قَلِيلٌ فَلاَ تُمَارِ فِيهِمْ إِلاَّ مِرَاء ظَاهِرًا وَلاَ تَسْتَفْتِ فِيهِم مِّنْهُمْ أَحَدًا}**[(١)]. يتكلم المفسرون في هذه الآية عن الخلاف في عِدة أهل الكهف، ثم يختمون كلامهم بأن الوقوف على معرفة هذا لا فائدة منه، فيقول ابن كثير: "إِنَّ الْأَمْرَ فِي مَعْرِفَةِ ذَلِكَ لَا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ كَبِيرُ فَائِدَةٍ"[(٢)]، ويقول القاسمي رحمه الله: "سَيَقُولُونَ" أي الخائضون في قصتهم على عهد النبيّ صلى الله عليه وسلم من أهل الكتاب الذين لا علم لهم بالحقيقة "ثَلاثَةٌ رابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ، وَيَقُولُونَ" أي؛ بعض آخر منهم "خَمْسَةٌ سادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْماً بِالْغَيْبِ"؛ أي رميا وتلفظا بالذي غاب عنهم. يعني ظنّا خاليا عن اليقين. قال ابن كثير: كالذي يرمي إلى مكان لا يعرفه، فإنه لا يكاد يصيب، وإن أصاب فبلا قصد. "وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ" حكاية لقول فريق آخر كان يرى عدتهم هذه، "قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِمْ ما يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ" أي ممن أطلعه الله عليه "فَلا تُمارِ فِيهِمْ إِلَّا مِراءً ظاهِراً" أي لا تجادل أهل الكتاب في شأن أصحاب الكهف، إلا جدالا ظاهرا لينا غير متعمق فيه. وذلك على قدر ما تعرض له التنزيل الكريم من

(١) سورة الكهف، الآية رقم ٢٢.

(٢) تفسير ابن كثير ١٤٨/٥.

وصفهم بالرجم بالغيب، وعدم العلم على الوجه الإجمالي، وتفويض العلم إلى الله سبحانه، من غير تجهيل لهم، ولا تعنيف بهم، في الرد عليهم، فإن الأمر في معرفة ذلك لا يترتب عليه كبير فائدة. قيل: المماراة المجادلة. "وَلا تَسْتَفْتِ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَداً" أي لا تسأل أحدا منهم عن نبئهم؛ لأن السؤال إما للاسترشاد، أو للتعنت والمحاورة. ولا علم لهم بذلك إلا ما يقولونه رجما بالغيب، من غير استناد إلى كلام معصوم. والتعنت للرد على الخصم وتزييف ما عنده، ينافي مكارم الأخلاق. والمعنى: جاءك الحق الذي لا مرية فيه، فهو المقدم الحاكم على ما تقدم من الكتب والأقوال"(١).

فهذا مثال صريح من القرآن الكريم يؤكد أن البحث عما لا فائدة من وراءه ليس من مقاصد شريعتنا.

(ب) وعلى صعيد السنة النبوية:

يستوقفني هذا الدعاء من النبي صلى الله عليه وسلم، فعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ رضي الله عنه، قَالَ: لَا أَقُولُ لَكُمْ إِلَّا كَمَا كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: كَانَ يَقُولُ: "اللهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْعَجْزِ، وَالْكَسَلِ، وَالْجُبْنِ، وَالْبُخْلِ، وَالْهَرَمِ، وَعَذَابِ الْقَبْرِ اللهُمَّ آتِ نَفْسِي تَقْوَاهَا، وَزَكِّهَا أَنْتَ خَيْرُ مَنْ زَكَّاهَا، أَنْتَ وَلِيُّهَا وَمَوْلَاهَا، اللهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عِلْمٍ لَا يَنْفَعُ، وَمِنْ قَلْبٍ لَا يَخْشَعُ، وَمِنْ نَفْسٍ لَا تَشْبَعُ، وَمِنْ دَعْوَةٍ لَا يُسْتَجَابُ لَهَا"(٢).

---

(١) محاسن التأويل للقاسمي ١٨/٧. بتصرف يسير.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الدعوات، بَابُ جَامِعِ الدُّعَاءِ ١٧/٦ ح ٢٩١٢٤، ومسلم في صحيحه، كتاب الذكر والدعاء، بَابُ التَّعَوُّذِ مِنْ شَرِّ مَا عُمِلَ وَمِنْ شَرِّ مَا لَمْ يُعْمَلْ ٢٠٨٨/٤ ح ٢٧٢٢.

وشاهدنا منه قوله صلى الله عليه وسلم: " اللهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عِلْمٍ لَا يَنْفَعُ"، وفيه يقول الإمام "القرطبي": "هو الذي لا يُعملُ به"(١). فالنبي صلى الله عليه وسلم يريد أن يؤكد على أن العلم –وإن كان شريفا– الذي لا يَعْملُ به صاحبُه ضَرُّهُ أقربُ مِن نَفْعِه.

(ت) والصحابة الكرام على نفس السَّنَنْ:

يحرصون على تَعلم الكتاب للعمل به لا للمراء والمجادلة به، ويتعلمون السنة ليقتدوا بنبيهم صلى الله عليه وسلم، وكانوا إذا اجتهدوا ففي ضوء الكتاب والسنة، ومصلحة الأمة.

وكان أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه أشدهم في محاربة البدع والخرافات وما يثير الفتن بين الناس، حتى إنه كان إذا سمع من أحدٍ حديثا لا بد أن يتثبت من صحته عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وكان يكره التكلف لا سيما في تأويل كلام الله عز وجل، فقد أخرج "الطبري" عن أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أنه قال: قَرَأَ عُمَرُ :**{عَبَسَ وَتَوَلَّى}**حَتَّى أَتَى عَلَى هَذِهِ الْآيَةِ:**{وَفَاكِهَةً وَأَبًّا}**(٢) قَالَ: قَدْ عَلِمْنَا مَا الْفَاكِهَةُ، فَمَا الْأَبُّ؟ ثُمَّ قَالَ: إِنَّ هَذَا لَهُوَ التَّكَلُّف"(٣).

---

(١) المفهم للقرطبي ٥٠/٧.

(٢) الآيات من أول سورة عبس إلى الآية رقم ٣١.

(٣) أخرجه أبو عبيد في "فضائل القرآن ص ٣٧٥"، وسعيد بن منصور في سننه ١٨١/١ برقم ٤٣"، والطبري في تفسيره ٢٢٩/٢٤، وابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب أقضية رسول الله صلى الله عليه وسلم ٤٩٩/١٥ ح ٣٠٧٢٩، والحاكم في المستدرك ٥٥٩/٢ ح ٣٨٩٧ وقال: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ، ووافقه الذهبي، وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان ٥٤١/٣ ح ٢٠٨٤، كلهم من طريق "حميدٍ"، به، وعزاه السيوطي في "الدر المنثور ٣١٧/٦" إلى "ابن المنذر"، و "ابن مردويه" في تفسيرهما، وقال ابن كثير في تفسيره ٣٢٥/٨ بعد أن =

روى البيهقي في "المدخل" عن قَرَظة بن كعب قال: لما أتينا العراق، خرج عمر بن الخطاب يشيعُنا، حتى أتى صِرارًا[1]، فتوضأ وقال: هل تدرون لمَ شيَّعتكم؟ فقلنا: نحن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: إنكم تأتون أهل قرية لهم دويّ بالقرآن كدويّ النحل، فلا تَشْغَلوهم بالأحاديث، فتصدُّوهم، وجرِّدوا القرآن، وأقِلُّوا الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم"[2]. "ومهما يكن من إكثار بعض الصحابة التحديث عن رسول الله، فقد كان ذلك قليلا في عصر الشيخين أبي بكر وعمر، إذ كانت خِطَّتُهُمَا حَمْلَ المُسْلِمِينَ على التثبت في الحديث من جهة، وَحَمْلَ المُسْلِمِينَ على العناية بالقرآن أَوَّلاً من جهة أخرى"[3]. ومهما تحدث متحدث عن دقتهم وتثبتهم فإن الكلام يطول.

=

ذكر الأثر: "إِسْنَادٌ صَحِيحٌ، وَقَدْ رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ أَنَسٍ، بِهِ. وَهَذَا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَعْرِفَ شَكْلَهُ وَجِنْسَهُ وَعَيْنَهُ، وَإِلَّا فَهُوَ وَكُلُّ مَنْ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ يَعْلَمُ أَنَّهُ مِنْ نَبَاتِ الْأَرْضِ".

(١) قال الحافظ في فتح الباري ١٤٣/١: " قوله: "صرار" بالكسر والتخفيف موضع قريب من المدينة، وقيل بئر قديمة على ثلاثة أميال منها من طريق العراق".

(٢) أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار ٣١٦/١٥، والحاكم في المستدرك ١٨٣/١ برقم ٣٤٧ وقال: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، لَهُ طُرُقٌ تُجْمَعُ وَيُذَاكَرُ بِهَا، وَ قَرَظَةُ بْنُ كَعْبٍ الْأَنْصَارِيُّ صَحَابِيٌّ سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمِنْ شَرْطِنَا فِي الصَّحَابَةِ أَنْ لَا نَطْوِيهِمْ، وَأَمَّا سَائِرُ رُوَاتِهِ فَقَدِ احْتَجَّا بِهِ"، ووافقه الذهبي فقال: صحيح وله طرق، وأخرجه البيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى ٣٢١/١ برقم ٦٨٠، وفي معرفة السنن والآثار ١٤٦/١، وابن عبد البر في جامع بيان العلم ٩٩٩/٢ برقم ١٩٠٦، كلهم من طرقٍ عن الشَّعْبِيِّ، عَنْ قَرَظَةَ بْنِ كَعْبٍ، وإسناده صحيحٌ، والله أعلم.

(٣) السنة ومكانتها في التشريع للسباعي ص ٨١.

ومواقف الخلفاء الراشدين من فئة "القُصَّاص" الذين أكثروا من الحكايات المكذوبة بغرض جذب العامة، فلم يكن لهم غرض إلا "استمالة العامة بالمناكير والغرائب والأباطيل، وعن طريق هؤلاء أيضا دخلت على الإسلام إسرائيليات كثيرة"(١). وما تشددوا معهم هكذا؛ إلا لأن ما يروجونه مِن قصص ليست مِن متين العلم أولا، وما تُحدثه مِن أثرٍ سيء من تغييب الناس عن واقعهم وصرفهم عن صميم الدين ثانيا.

وعَن عمر بن الْخطاب قَالَ: "سَيَأْتِي نَاس يجادلونكم بشبهات الْقُرْآن فخذوهم بالسنن، فَإِن أَصْحَاب السّنَن أعلم بِكِتَاب الله". وعَن عَليّ بن أبي طَالب رَضِي الله عَنهُ قَالَ: "سَيَأْتِي قوم يجادلونكم فخذوهم بالسنن فَإِن أَصْحَاب السّنَن أعلم بِكِتَاب الله"(٢). قلت: وهذا توجيه أُثِرَ عن "الراشدين الأربعة" رضي الله عنهم بصيغ متعددة، وفي مناسبات مختلفة، ومقصدهم إقامة الأمة على أرض صلبة لا مكان فيها لغير النافع من العلم، أما المراء والجدال والأساطير والخيالات فلا مكان لها.

وهذا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، يقول: "أَنْذَرْتُكُمْ صِعَابَ الْمَنْطِقِ"، ويفسره البغوي بقوله: "يُرِيدُ الْمَسَائِلَ الدِّقَاقَ وَالْغَوَامِضَ، وَإِنَّمَا نَهَى عَنْهَا، لأَنَّهَا غَيْرُ نَافِعَةٍ فِي الدِّينِ، وَلا يَكَادُ يَكُونُ إِلا فِيمَا لَا يَقَعُ أَبَدًا"، وَرُوِيَ أَنَّ رَجُلا سَأَلَ أُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ عَنْ مَسْأَلَةٍ فِيهَا غُمُوضٌ، فَقَالَ: هَلْ كَانَ هَذَا؟ قَالَ: "لَا، فَأَمْهِلْنِي إِلَى أَنْ يَكُونَ"(٣).

---

(١) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث لأبي شهبة ص ٣٣١.

(٢) مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة ص ٥٩.

(٣) ذكره البغوي في شرح السنة، كتاب العلم، بَابُ طَرْحِ الْمَسأَلَةِ عَلَى الأَصْحَابِ لِيَخْتَبِرَ مَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ ٣٠٩/١ عقب حديث رقم ١٤٣، وأورده أبو عبيد في "الغريبين في القرآن والحديث ١٣٨٢/٤، وابن الأثير في النهاية ٣٧٨/٣" منسوبًا لابن مسعود رضي الله عنه، ولم أقف عليه مسندًا، ومعناه صحيحٌ؛ فهو في معنى حديثنا، والله أعلم.

(ث) وهذه أمثلة مما وقفت عليه من تطبيقات الأئمة في هذا الباب:

وأكتفي ببعض النماذج التي تؤكد ما نحن بصدده، فمن ذلك:

١- الإمام "علي بن أبي طالب" رضي الله عنه ومعالم السؤال المقبول النافع:

أخرج ابن عبد البر بسنده عَنْ أَبِي صَالِحٍ قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "سَلُوا، وَلَوْ أَنَّ إِنْسَانًا يَسْأَلُ؟ فَسَأَلَهُ ابْنُ الْكَوَّاءِ عَنِ الْأُخْتَيْنِ الْمَمْلُوكَتَيْنِ، وَعَنِ ابْنَةِ الْأَخِ وَالْأُخْتِ مِنَ الرَّضَاعَةِ قَالَ: إِنَّكَ لَذَهَّابٌ فِي التَّيهِ[(١)]، سَلْ عَمَّا يَنْفَعُكَ أَوْ يُعْيِنُكَ..."[(٢)] ثم أجابه عن مسألتيه.

فابن الكواء يتعنت في سؤاله، والإمام يوجهه إلى التخلي عن ذلك وطلب النافع من العلم دون سواه.

٢- ابن عمر رضي الله عنهما ومغالطة "العراق":

عَنِ ابْنِ أَبِي نُعْمٍ، قَالَ: كُنْتُ شَاهِدًا لِابْنِ عُمَرَ، وَسَأَلَهُ رَجُلٌ عَنْ دَمِ البَعُوضِ، فَقَالَ: مِمَّنْ أَنْتَ؟ فَقَالَ: مِنْ أَهْلِ العِرَاقِ، قَالَ: انْظُرُوا إِلَى هَذَا، يَسْأَلُنِي عَنْ دَمِ البَعُوضِ، وَقَدْ قَتَلُوا ابْنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَسَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "هُمَا رَيْحَانَتَايَ مِنَ الدُّنْيَا"[(٣)].

---

(١) الاعجاب والخيلاء المذموم.

(٢) جامع بيان العلم وفضله ٤٦٨/١ برقم ٧٣٤.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الفضائل، مَا جَاءَ فِي الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ٣٧٩/٦ ح ٣٢١٩٠، وأحمد في مسنده ٤٨٨/٩ ح ٥٦٧٥، والبخاري في صحيحه، كتاب الأدب، بَابُ رَحْمَةِ الوَلَدِ وَتَقْبِيلِهِ وَمُعَانَقَتِهِ ٧/٨ ح ٥٩٩٤، والترمذي في سننه، أبواب المناقب، بَابُ مَنَاقِبِ أَبِي مُحَمَّدٍ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَالْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ١١٩/٦ ح ٣٧٧٠.

٢- **ترجم "سعيد بن منصور" في "سننه"**، كتاب "الطلاق" قائلا: "بَابُ الرَّجُلِ لَهُ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ فَنَهَى وَاحِدَةً عَنِ الْخُرُوجِ، فَوَجَدَ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِهِ قَدْ خَرَجَتْ، فَقَالَ: فُلَانَةُ أَنْتِ طَالِقٌ، أَيَّتُهُنَّ تُطَلَّقُ مِنْهُ؟"، ثم قال: قَالَ: نا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، قَالَ: سُئِلَ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ رَجُلٍ، لَهُ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ فَطَلَعَتْ وَاحِدَةٌ، فَقَالَ: "أَنْتِ طَالِقٌ؟ قَالَ: هَذِهِ أُغْلُوطَةٌ"(١).

قلت: فالإمام "جابر بن زيد" اعتبر مثل هذا النوع من الأسئلة داخل في الأغلوطات؛ ولعله يقصد هنا "صعاب المسائل".

٣- **وهذا أحد أئمة "الأدب"، الإمام "ابن عبد ربه" ترجم في كتابه "العقد الفريد" قائلا:** "عويص المسائل" ثم أورد جملة من الآثار أولها حديث الأغلوطات الذي معنا بتفسير الأوزاعي.

ثم قال: وكان ابن سيرين إذا سئل عن مسألة فيها أغلوطة قال للسائل: "أمسكها حتى تسأل عنها أخاك إبليس". وسأل "عمرو بن قيس" "مالك بن أنس" عن مُحرم نزع نابي ثعلب، فلم يردّ عليه شيئا.

وسأل رجل "عمر بن قيس" عن الحصاة يجدها الإنسان في ثوبه أو في خفه أو في جبهته من حصى المسجد، فقال: ارم بها. قال الرجل: زعموا أنها تَصِيح حتى تُرَدّ إلى المسجد. فقال: دعها تصيح حتى يَنْشقّ حلقها. فقال الرجل: سبحان الله! ولها حلق؟ قال: فمن أين تصيح؟.

---

(١) سنن سعيد بن منصور ٣٢٤/١ برقم ١١٧٨. وإسناده صحيح. سفيان هو الثوري الإمام، وعمرو بن دينار، هو أبو محمد المكي، ثقة ثبت كما قال الحافظ في "التقريب" ص ٤٢١ ت ٥٠٢٤. وغالب الظن أنه هو الذي سأل جابر بن زيد، حيث إنه معدود في شيوخه كما في "تهذيب الكمال ٥/٢٢ ت ٤٣٦٠"، والله أعلم.

وسأل رجل "مالك بن أنس" عن قوله تعالى**{الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى}**[1] كيف هذا الاستواء؟ قال: الاستواء معلوم. والكيف مجهول؛ ولا أظنك إلا رجل سوء.

وقيل لابن عباس رضي الله عنهما: ما تقول في رجل طلّق امرأته عدد نجوم السماء؟ قال: يكفيه منها كوكب الجوزاء. وسئل "عليّ بن أبي طالب" رضوان الله عليه: أين كان ربنا قبل أن يخلق السماء والأرض؟ فقال: أين تَوَجَّبَ المكانُ، وكان اللهُ عز وجل ولا مَكان"[2].

وسأل سائل الشعبي فقال: هل لإبليس زوجة؟ فقال: ذاك عُرسٌ ما شهدتُه"[3].

قلت: هذه صورة مهمة من واقع كتب "الأدب الأصيل" لأديب عالمٍ بني علمه على الكتاب والسنة، حاول أن يُبرز من خلال ما أورد من أحاديث وآثار في هذا الباب الذي عنونه بقوله "صعاب المسائل"، حاول أن يؤكد على وعي الأئمة مِن الصحابة والتابعين وسلف الأمة بما ينفع وما لا ينفع مِن العلم، الوعي بما يترتب عليه عمل دون غيره، وعدم المبالغة في تتبع ما لا يضر الجهل به.

٤- وفي كتب تراجم الرواة مَنْ جُرِحَ لأجل حِرصه على رواية الأغلوطات وترويجها، ومن ذلك:

فقد ترجم ابن حبان في "المجروحين" ٩١/٣ ت ١١٥٧ فقال: هِشَام بن مُحَمَّد بن السَّائِب أَبُو الْمُنْذر الْكَلْبِيّ من أهل الْكُوفَة يروي عَن أَبِيه

---

(١) سورة طه، الآية رقم ٥.

(٢) أورده ابن عبد ربه في "العقد الفريد" ٩١/٢؛ ولمْ يُسْنده، ولم أقف عليه مسندًا عند غيره، والله أعلم.

(٣) سير أعلام النبلاء ٣٨٦/١٠.

ومعروف مولى سُلَيْمَان والعراقيين الْعَجَائِب وَالْأَخْبَار الَّتِي لَا أصُول لَهَا روى عَنهُ شباب الْعُصْفُرِي وَعلي بن حَرْب الْموصِلِي وَعبد الله بن الضَّحَّاك الهدادي وَكَانَ غاليا فِي التَّشَيُّع أخباره فِي الأغلوطات أشهر من أَن يحْتَاج إِلَى الإغراق فِي وصفهَا".

فهذا الراوي ضَعَّفَه ابن حبان؛ لأنه كان مُغْرما برواية الأغلوطات، حريصا على نشرها.

٥- سؤال أهل العلم بين الإجازة والمنع:

الإمام الشاطبي في تقعيده لهذه المسألة، أتى بتفصيلات كثيرة، كان أهمها بيانه للضوابط التي إن انطبقت على السؤال كان جائزا؛ وإذا خُولِفت كان السؤال مذموما، وَذَمُّه درجات، فقد يكونُ مُحرما، وقد يكون مكروها، فيقول رحمه الله: "وَيَتَبَيَّنُ مِنْ هَذَا أَنَّ لِكَرَاهِيَةِ السُّؤَالِ مَوَاضِعَ، نَذْكُرُ مِنْهَا عَشَرَةَ مَوَاضِعَ:

أَحَدُهَا: السُّؤَالُ عَمَّا لَا يَنْفَعُ فِي الدِّين. وَالثَّانِي: أَنْ يَسْأَلَ بَعْدَ مَا بَلَغَ مِنَ الْعِلْمِ حَاجَتَه. وَالثَّالِثُ: السُّؤَالُ مِنْ غَيْرِ احْتِيَاجٍ إِلَيْهِ فِي الْوَقْتِ، وَكَأَنَّ هَذَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ خَاصٌّ بِمَا لَمْ يَنْزِلْ فِيهِ حُكْم. وَالرَّابِعُ: أَنْ يَسْأَلَ عَنْ صِعَابِ الْمَسَائِلِ وَشِرَارِهَا؛ كَمَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ الْأُغْلُوطَات. وَالْخَامِسُ: أَنْ يَسْأَلَ عَنْ عِلَّةِ الْحُكْمِ، وَهُوَ مِنْ قَبِيلِ التَّعَبُّدَاتِ الَّتِي لَا يُعْقَلُ لَهَا مَعْنًى، أَوِ السَّائِلُ مِمَّنْ لَا يَلِيقُ بِهِ ذَلِكَ السُّؤَال. وَالسَّادِسُ: أَنْ يَبْلُغَ بِالسُّؤَالِ إِلَى حَدِّ التَّكَلُّفِ وَالتَّعَمُّقِ. وَالسَّابِعُ: أَنْ يَظْهَرَ مِنَ السُّؤَالِ مُعَارِضَةُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ بِالرَّأْيِ، وَقِيلَ لِمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ: "الرَّجُلُ يَكُونُ عَالِمًا بِالسُّنَّةِ؛ أَيُجَادِلُ عَنْهَا؟ قَالَ: "لَا، وَلَكِنْ يُخْبِرُ بِالسُّنَّةِ، فَإِنْ قُبِلَتْ مِنْهُ وَإِلَّا سَكَتَ". وَالثَّامِنُ: السُّؤَالُ عَنِ الْمُتَشَابِهَاتِ، وَالتَّاسِعُ: السُّؤَالُ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَ السَّلَفِ الصَّالِحِ، وَقَدْ سُئِلَ عُمَرُ ابْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ قِتَالِ أَهْلِ صِفِّينَ؛ فَقَالَ: "تِلْكَ دِمَاءٌ كَفَّ اللَّهِ عَنْهَا يَدَيَّ؛

فَلَا أحب أن يطلخ بها لساني". وَالْعَاشِرُ: سُؤَالُ التَّعَنُّتِ وَالْإِفْحَامِ وَطَلَبِ الْغَلَبَةِ فِي الْخِصَامِ.

هذه جملة مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يُكره السُّؤَالُ فِيهَا، يُقَاسُ عَلَيْهَا مَا سِوَاهَا، وَلَيْسَ النَّهْيُ فِيهَا وَاحِدًا، بَلْ فِيهَا مَا تَشْتَدُّ كَرَاهِيَتُهُ، وَمِنْهَا مَا يَخِفُّ، وَمِنْهَا مَا يَحْرُمُ، وَمِنْهَا مَا يَكُونُ مَحَلَّ اجْتِهَاد"(١).

والإمام "الشاطبي" ساق هذه القواعد بأمثلتها وتفصيلاتها، ولم أُورِد الأمثلة التي ذكرها خشيةَ الطول، ثم تأملْ تأكيده في آخر كلامه على أنَّ هذه المواضع ليستْ في درجةٍ واحدةٍ؛ أيْ مِن حيثُ حُكْمها.

وهذا مثال حَي مِن واقع تراثنا العريق يؤكد ما نحن بصدده من الوعي واليقظة عند أئمتنا، والدراية الكبيرة بما ينفع وما لا ينفع مِن العلم.

٦- الرأي المحمود والرأي المذموم:

ومن مؤلفات ابن القيم المهمة كتابه "إعلام الموقعين عن رب العالمين"، وفي باب مهم من أبواب هذا الكتاب تكلم "ابن القيم" عن "الرأي" وأخذ يفصل القول في المحمود منه والمذموم.

ومما يلتقي مع موضعنا التقاءً مباشرا حديثه عن المذموم من الرأي، فقد عقد عدة مباحث متتالية تناول فيها هذا الموضوع، وها أنا ذا ألخص ما قال؛ للتأكيد على بصر أئمتنا الكرام بخطورة الانحراف عن الصراط السوي في تناول المسائل العلمية في المجالات المتنوعة.

قال رحمه الله: " النَّوْعُ الْخَامِسُ: مَا ذَكَرَهُ أَبُو عُمَرَ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ عَنْ جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الرَّأْيَ الْمَذْمُومَ فِي هَذِهِ الْآثَارِ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَنْ أَصْحَابِهِ وَالتَّابِعِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّهُ الْقَوْلُ فِي أَحْكَامِ شَرَائِعِ الدِّينِ بِالِاسْتِحْسَانِ وَالظُّنُونِ، وَالِاشْتِغَالُ بِحِفْظِ الْمُعْضِلَاتِ

(١) الموافقات للشاطبي ٣٨٧/٥ بتصرف يسيرٍ واختصار.

وَالْأُغْلُوطَاتِ وَرَدِّ الْفُرُوعِ بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ قِيَاسًا، دُونَ رَدِّهَا عَلَى أُصُولِهَا وَالنَّظَرِ فِي عِلَلِهَا وَاعْتِبَارِهَا، فَاسْتُعْمِلَ فِيهَا الرَّأْيُ قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ، وَفُرِّعَتْ وَشُقِّقَتْ قَبْلَ أَنْ تَقَعَ، وَتُكُلِّمَ فِيهَا قَبْلَ أَنْ تَكُونَ بِالرَّأْيِ الْمُضَارِعِ لِلظَّنِّ، قَالُوا: وَفِي الِاشْتِغَالِ بِهَذَا وَالِاسْتِغْرَاقِ فِيهِ تَعْطِيلُ السُّنَنِ، وَالْبَعْثُ عَلَى جَهْلِهَا، وَتَرْكُ الْوُقُوفِ عَلَى مَا يَلْزَمُ الْوُقُوفَ عَلَيْهِ مِنْهَا وَمِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَمَعَانِيهِ، احْتَجُّوا عَلَى مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ بِأَشْيَاءَ، ومنها ما روي عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: "لَا تَسْأَلُوا عَمَّا لَمْ يَكُنْ؛ فَإِنِّي سَمِعْت عُمَرَ يَلْعَنُ مَنْ يَسْأَلُ عَمَّا لَمْ يَكُنْ"، وما روي عن عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ الصُّنَابِحِيِّ عَنْ مُعَاوِيَةَ "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ الْأُغْلُوطَات".

ثم عقد عنوانا قال فيه: "لَعْنُ مَنْ يسأل عَمَّا لم يكن"، وساق فيه جملة من الآثار التي نقلتُ جُلها في المباحث السابقة ثم قال: " قَالُوا: وَمَنْ تَدَبَّرَ الْآثَارَ الْمَرْوِيَّةَ فِي ذَمِّ الرَّأْيِ وَجَدَهَا لَا تَخْرُجُ عَنْ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ الْمَذْمُومَةِ، وَنَحْنُ نَذْكُرُ آثَارَ التَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ بِذَلِكَ؛ لِيَتَبَيَّنَ مُرَادُهُمْ: "عَنْ الشَّعْبِيِّ قَالَ: "لَعَنَ اللَّهُ أَرَأَيْت"، وعن صَالِحُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: سَأَلْت الشَّعْبِيَّ عَنْ مَسْأَلَةٍ مِنْ النِّكَاحِ فَقَالَ: "إنْ أَخْبَرْتُك بِرَأْيِي فَبُلْ عَلَيْهِ"، قَالُوا: فَهَذَا قَوْلُ الشَّعْبِيِّ فِي رَأْيِهِ، وَهُوَ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ، وَقَدْ لَقِيَ مِائَةً وَعِشْرِينَ مِنْ الصَّحَابَةِ، وَأَخَذَ عَنْ جُمْهُورِهِمْ.

ثم قال بعد أن أورد جملة من الآثار: " وَأَمَّا الْمُتَعَصِّبُونَ فَإِنَّهُمْ عَكَسُوا الْقَضِيَّةَ، وَنَظَرُوا فِي السُّنَّةِ فَمَا وَافَقَ أَقْوَالَهُمْ مِنْهَا قَبِلُوهُ، وَمَا خَالَفَهَا تَحَيَّلُوا فِي رَدِّهِ أَوْ رَدِّ دَلَالَتِهِ، وَإِذَا جَاءَ نَظِيرُ ذَلِكَ أَوْ أَضْعَفُ مِنْهُ سَنَدًا وَدَلَالَةً وَكَانَ يُوَافِقُ قَوْلَهُمْ قَبِلُوهُ، وَلَمْ يَسْتَجِيزُوا رَدَّهُ، وَاعْتَرَضُوا بِهِ عَلَى مُنَازِعِيهِمْ، وَأَشَاحُوا وَقَرَّرُوا الِاحْتِجَاجَ بِذَلِكَ السَّنَدِ وَدَلَالَتِهِ، فَإِذَا جَاءَ ذَلِكَ السَّنَدُ بِعَيْنِهِ أَوْ أَقْوَى مِنْهُ، وَدَلَالَتُهُ كَدَلَالَةِ ذَلِكَ أَوْ أَقْوَى مِنْهُ فِي خِلَافِ قَوْلِهِمْ؛ دَفَعُوهُ وَلَمْ يَقْبَلُوه".

ثم أخذ يفند هذه الشبه واحدة تلو الأخرى وأطال رحمه الله بما هو مفيد نافع[1].

تعقيب: هذا الكلام من ابن القيم رحمه الله، ومثله كثير في كتب الأئمة أهل العلم ينبئ عن وعي الأمة بما ينفع وما لا ينفع، وما يقبل وما لا يقبل.

كما أنه يجعلنا نطمئن على أن المنهج العلمي السوي هو السمة السائدة لدى الأئمة في مختلف العصور، وهذا هو الذي أكسب تراثنا الفكري البقاء والخلود.

والخلاصة: أن ما جاء به حديثنا من النهي عن مثل هذا النوع من العلم وهو "الأغلوطات" حَذَّرَ منه الأئمة في مصنفاتهم، وفي توجيههم لطلابهم.

❁❁❁❁❁

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم ١/٥٥ وما بعدها بتصرف واختصار.

الخاتمة

وبها أهم النتائج والتوصيات.

بعد هذا العرض المتقدم، والذي حاولت فيه أن أقف عند هذا الحديث المبارك، وأن أعيش في رحابه، اتنسم عبير السنة المشرفة، وأتعلم من كلام ساداتنا أهل العلم، بعد هذه التطوافة أضع بين يدي القارئ الكريم أهم ما توصلت إليه من نتائج، فأقول مستعينا بالله رب العالمين:

أولا: أهم النتائج:

١) لم أقف على من تناول هذا الحديث بالدراسة من المتقدمين أو المعاصرين، وذلك في حدود بحثي.

٢) "الأغلوطة" فسرت بعدة أشياء، أهما: "المغالطة" و "شرار المسائل" و"السؤال عما لم يكن مما لا فائدة منه" و "صعاب المسائل" و "سؤال العالم على وجه التعنيت له والتعجيز"، وكلها معانٍ تصب في خانة واحدة، وكلها مقبول يحتمله الحديث.

٣) الحديث مخرج في كتب السنة بألفاظٍ أربعةٍ، كلها عن سيدنا "معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

٤) الحديث بهذه الألفاظ، ومن تلك الطرق، ضعيف الإسناد؛ لأجل جهالة عبد الله بن سعد بن فروة – أحد رواته، وعليه يدور الحديث– أحسن أحواله أنه مقبول كما قال الحافظ، ولا متابع له ؛ لكن المتن له شواهد يصح بها.

٥) هذا الحديث – وما في بابه من أحاديث أخر، ومن آياتٍ قرآنية في ذات الموضوع – يعد معلما مهما من معالم المنهج العلمي السديد؛ ليس في العلوم الشرعية وحسب؛ بل إنه قابل للتطبيق على كل فروع العلم والمعرفة.

٦) لا يمكن أن تستقيم فكرة بنيت على "المغالطة" و "السفسطة" وتحريف الكلم عن مواضعه؛ إنما يصح ما هو صحيح، ولا صحيح إلا ما روعي فيه "المصداقية" و "الواقعية".

٧) أن السنة النبوية لها دور كبير فاعل في إبراز وسائل التعلم الفعالة النافعة فصلها تفصيلا رائعا الأستاذ الكبير "عبد الفتاح أبو غدة" رحمه الله تعالى في كتابه: " الرسول المعلم" وعنه نقلت.

٨) حرصت على استنباط أهم ما في الحديث من أحكامٍ، وفوائد أدبية تربوية، وذلك بالاعتماد على كلام الأئمة، ومن أهم ما سطرته من أحكام: بيان حكم "الأغلوطات" وهو التحريم، وحكم السؤال عما لم يقع، ومعنى النهي عن كثرة السؤال، وحكم امتحان الشيخ للطالب بمثل هذه المسائل، ومنهج الإسلام وغايته من النهي عن البدع والمحدثات، وقد فصلتها بإيجاز غير مخل داخل البحث.

٩) أما على صعيد ما يستنبط من الحديث من الفوائد التربية، والتوجيهات السلوكية، فقد ذكرت منها جملة لا بأس بها داخل البحث.

❁❁❁❁❁

ثانيا: أهم التوصيات:

وأهم ما عندي من توصيات في هذا المجال ما يلي:

أ- الحرص على توجيه "طلاب قسم الحديث" في المراحل المتعددة إلى خطورة تتبع الغرائب والمتشابهات من المسائل، وطغيان هذا في أذهانهم على تحصيل المتين من العلم.

ب- يا حبذا لو خصص جزء من مادة "الحديث الموضوعي" لتدريس حديث من هذه الأحاديث، من باب تدريب الطالب على وسائل البحث الموضوعي الموسع، ومن باب شحذ الهمم إلى فهم السنة النبوية في

ضوء "أصول ومقاصد الشريعة" بعيدًا عما يمكن تسميته بـ "الفهم المعجمي"؛ أي الحرفي دون مراعاة المقاصد.

ت- أقترح أن يعد بعض أساتذتنا الكرام – وهم كثر بحمد الله، ملء السمع والبصر في كل مكان- مذكرة أو بحثا في "التقعيد للحديث الموضوعي" وتدرس لطلاب الفرقة الرابعة "شعبة الحديث" أو في "الدراسات العليا".

وختاما

هذا آخر ما استطعت الوصول إليه، وهو جهد المقل، حرصت فيه على الموضوعية من غير إفراط أو تفريط، وأردت أن أسهم في خدمة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قدر جهدي وطاقتي، وهي غاية ما أسماها!، ان نعيش في رحاب أطهر الكلم بعد القرآن العظيم.

فإن كنت قد وفقت فهذا محض فضل من الكريم المنان، وإن كانت الأخرى، فحسبي أني اجتهدت، والخير قصدت، والله حسبي ونعم الوكيل، والحمد لله رب العالمين.

❁❁❁❁❁

فهارس البحث

فهرس الآيات القرآنية(١)

م	طرف الآية	اسم السورة	رقم الآية	الصفحة
١	{وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا}	الحشر	٧	٢٢٩
٢	{يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَسْأَلُواْ عَنْ أَشْيَاء إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ...}	المائدة	١٠١	٢٥٧
٣	{قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِين}	ص	٨٦	٢٥٧
٤	{وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ...}	الإسراء	٣٦	٢٧٨
٥	{سَيَقُولُونَ ثَلاَثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ ...}	الكهف	٢٢	٢٨٢
٦	{عَبَسَ وَتَوَلَّى}	عبس	١	٢٨٤
٧	{وَفَاكِهَةً وَأَبًّا}	عبس	٣١	٢٨٤
٨	{الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى}	طه	٥	٢٨٩

❀❀❀❀❀

(١) رتبت الآيات الكريمة حسب ورودها في البحث.

فهرس الأحاديث والآثار

طرف الحديث	الراوي	درجته	الصفحة
أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ	المقدام بن معدي كرب	حسن	٢٢٩
إِنَّ الشَّمْسَ وَالقَمَرَ لاَ يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلاَ لِحَيَاتِهِ	المغيرة بن شعبة	في الصحيحين	٢٧٨
أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ عُضَلِ الْمَسَائِلِ	معاوية	ضعيف	٢٤٥
إِنَّ عَلَيْهِ تَمِيمَةً"، فَأَدْخَلَ يَدَهُ فَقَطَعَهَا، فَبَايَعَهُ	عقبة بن عامر	إسناده صحيح	٢٧٩
إن من الشجر شجرة لا يسقط ورقها	ابن عمر	في الصحيحين	٢٧٢
إِنِّي حَدَّثْتُهُ بِحَدِيثٍ لَيْسَ بِالأَغَالِيطِ	حذيفة بن اليمان	في الصحيحين	٢٦٣
سَلُوا اللَّهَ عِلْمًا نَافِعًا، وَتَعَوَّذُوا بِاللَّهِ مِنْ عِلْمٍ لَا يَنْفَع	جابر بن عبد الله	إسناده حسن	٢٧٤
كَانَ يَنْهَى عَنْ قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةِ السُّؤَالِ	المغيرة بن شعبة	في البخاري	٢٦١
لَا تَعْجَلُوا بِالْبَلِيَّةِ قَبْلَ نُزُولِهَا، وَقَارِبُوا وَسَدِّدُوا	معاذ بن جبل	إسناده صحيح	٢٦١
لاَ عَدْوَى وَلاَ طِيَرَةَ، وَلاَ هَامَةَ وَلاَ صَفَرَ	أبو هريرة	في الصحيحين	٢٧٩

طرف الحديث	الراوي	درجته	الصفحة
لَا يَزَالُونَ يُسْتَفْتُونَ حَتَّى يَقُولَ أَحَدُهُمْ	أبو هريرة	في مسلم	٢٦٧
لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَسَائِلَ وَعَابَهَا	سهل بن سعد	في الصحيحين	٢٥٩
اللهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْعَجْزِ، وَالْكَسَلِ	زيد بن أرقم	في مسلم	٢٨٣
الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ، خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ	أبو هريرة	في مسلم	٢٨٠
نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْأُغْلُوطَاتِ	معاوية	ضعيف	٢٩٢
نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْأُغْلُوطَاتِ	قيس بن خارجة	ضعيف	٢٣٧

فهرس التراجم

اسم الراوي	درجته	الصفحة
روح بن عبادة بن العلاء بن حسان القيسي	ثقة	٢٤٩
سُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ الْوَاسِطِيّ أبو محمد	ضعيف	٢٥١
عُبَادَةَ بْنِ نَسِيٍّ الْكِنْدِيّ	ثقة فاضل	٢٥٣
عَبْد الرَّحْمَن بن عسيلة أبو عُبَيد اللَّه الصنابحي	ثقة فاضل	٢٤٨
عَبْد الرَّحْمَن بن عَمْرو بن أَبي عَمْرو، الأَوزاعِيّ	إمام مشهور	٢٤٦
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْد: هو ابن فروة البجلي	مقبول	٢٤٧
عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيز بن المرزبان أبو الحسن البغوي	صدوق	٢٥٠
عِيسَى بْنُ يُونُسَ بن أبي إسحاق السبيعي	ثقة مأمون	٢٤٦
معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما	صحابي جليل	٢٤٩
الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِم القرشي، أَبُو العباس الدمشقي	ثقة يدلس	٢٥٢

❁❁❁❁❁

فهرس المصادر والمراجع

- الإبانة الكبرى، لأبي عبد الله عبيد الله بن محمد بن حمدان العُكْبَري، المعروف بابن بَطَّة المتوفى سنة ٣٨٧هـ، ت/ رضا معطي، وآخرون، ط/ دار الراية بالرياض، ط الثانية سنة ١٩٩٤م.
- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، لابن دقيق العيد المتوفى سنة ٧٠٢هـ، ت/ مصطفى شيخ مصطفى و مدثر سندس، ط/ الرسالة، ط الأولى ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- الأحكام الشرعية الصغرى، للإمام عبد الحق بن عبد الرحمن الأشبيلي، المعروف بابن الخراط المتوفى سنة ٥٨١ هـ، ت/ أم محمد بنت أحمد الهليس، ط/ مكتبة ابن تيمية، القاهرة ، ط الأولى، ١٤١٣ هـ.
- الأحكام الوسطى، لعبد الحق الأشبيلي، ت/ حمدي السلفي، صبحي السامرائي، ط/ مكتبة الرشد السعودية، طبع سنة ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
- أخلاق العلماء، لأبي بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ البغدادي المتوفى سنة ٣٦٠هـ، ت/ الشيخ إسماعيل الأنصاري، ط/ رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد – السعودية.
- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار، لابن عبد البر النمري القرطبي المتوفى سنة ٤٦٣هـ، ت/ عبدالمعطي امين قلعجي، ط/ دار قتيبة بدمشق، ط الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر ابن عبد البر النمري القرطبي المتوفى سنة ٤٦٣هـ، ت علي محمد البجاوي، ط/ دار الجيل، بيروت، ط أولى سنة ١٩٩٢ م.

- إعلام الموقعين عن رب العالمين، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب المعروف بابن قيم الجوزية المتوفى سنة ٧٥١ هـ، ت/ مشهور بن حسن آل سلمان، ط/ دار ابن الجوزي، ط أولى سنة ١٤٢٣ هـ.
- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لعلاء الدين مغلطاي بن قليج المصري الحنفي المتوفى سنة ٧٦٢هـ، ت/ عادل بن محمد، وأسامة بن إبراهيم، ط/ دار الفاروق الحديثة، ط الأولى سنة ١٤٢٢ هـ.
- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لعلاء الدين مغلطاي بن قليج بن عبد الله المصري الحنفي المتوفى سنة ٧٦٢هـ، ت/ عادل بن محمد – أسامة بن إبراهيم، ط/ دار الفاروق الحديثة، ط الأولى سنة ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.
- بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، للحارث بن محمد بن داهر، ابن أبي أسامة المتوفى سنة ٢٨٢هـ، ت/ د. حسين أحمد صالح، ط/ مركز خدمة السنة بالمدينة المنورة، ط الأولى سنة ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.
- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لعلي بن محمد بن عبد الملك، أبو الحسن ابن القطان المتوفى سنة ٦٢٨هـ، ت/ د. الحسين آيت سعيد، ط/ دار طيبة – الرياض، ط الأولى، ١٤١٨هـ–١٩٩٧م.
- التاريخ الكبير، للإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري المتوفى سنة ٢٥٦هـ، ت/ محمد عبد المعيد خان، ط/ دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، بدون تاريخ.
- تاريخ بغداد، للإمام/ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، المعروف بالخطيب البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣هـ، ت/ د. بشار عواد معروف، ط/ دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط أولى سنة ٢٠٠٢ م.

- تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها، للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله الشافعي ابن عساكر، المتوفى سنة ٥٧١ هـ، ط/ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط سنة ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م.
- تأويل مختلف الحديث، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري المتوفى سنة ٢٧٦هـ، ط/ المكتب الاسلامي، ط الثانية سنة ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.
- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، للإمام عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، زكي الدين المنذري المتوفى سنة ٦٥٦هـ، ت/ إبراهيم شمس الدين، ط/ دار الكتب العلمية، ط الأولى، ١٤١٧هـ.
- تفسير القرآن العظيم ، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي ت/ ٧٧٤هـ .ت / سامي ابن محمد سلامة، ط/ دار طيبة للنشر والتوزيع ، ط ثانية ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩ م.
- تقريب التهذيب، للحافظ ابن حجر العسقلاني، المتوفى سنة ٨٥٢هـ، ت/ الشيخ محمد عوامة، ط/ دار الرشيد – سوريا، ط أولى سنة ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
- تهذيب التهذيب، للحافظ ابن حجر، ط/ دائرة المعارف النظامية، الهند، ط الأولى سنة ١٣٢٦هـ.
- تهذيب الكمال في اسماء الرجال، للإمام/ يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، المزي المتوفى سنة ٧٤٢هـ، ت/ د. بشار عواد معروف، ط/ الرسالة، بيروت، ط أولى سنة ١٩٨٠م.
- الثقات، لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي المتوفى سنة ٢٦١هـ، ت/ عبد العليم عبد العظيم البستوي، ط/ مكتبة الدار بالمدينة المنورة، ط الأولى سنة ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

- الثقات، للإمام/ محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ، أبو حاتم البُستي المتوفى سنة ٣٥٤هـ، ط/ دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ت/ د. محمد عبد المعيد خان، مدير دائرة المعارف العثمانية، ط أولى سنة ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣م.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري المتوفى سنة ٣١٠هـ، ت/ الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط/ دار هجر للطباعة، ط الأولى سنة ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- جامع بيان العلم وفضله، للإمام/ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، المتوفى سنة ٤٦٣هـ، أبو الأشبال الزهيري، ط/ دار ابن الجوزي السعودية، ط أولى سنة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أبي بكر بن فرح الأنصاري القرطبي ت/ ٦٧١هـ، ت/أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، ط/ دار الكتب المصرية، ط ثانية ١٩٦٤ م.
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣هـ، ت/ د. محمود الطحان، ط/ مكتبة المعارف – الرياض، ط سنة ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.
- الجرح والتعديل، للإمام/ أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، ابن أبي حاتم الرازي المتوفى سنة ٣٢٧هـ، ط/ دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط أولى سنة ١٢٧١هـ ١٩٥٢ م.
- الرسول المعلم صلى الله عليه وسلم وأساليبه في التعليم، لعبد الفتاح أبو غدة، ط/ مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الأولى سنة ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.
- السُنَّةُ وَمَكَانَتُهَا فِي التَشْرِيعِ الإِسْلاَمِي، للدُكْتُور/ مُصْطَفَى السِّبَاعِي، ط/ المكتب الإسلامي دمشق، ط ثالثة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

- السنة، للإمام أبو عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المَرْوَزِي المتوفى سنة ٢٩٤هـ، ت/ سالم أحمد السلفي، ط/ مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ط أولى سنة ١٤٠٨هـ.
- سنن ابن ماجه، للإمام أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني المتوفى سنة ٢٧٣هـ، ت/ شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط/ دار الرسالة العالمية، ط الأولى سنة ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م.
- سنن أبي داود، للإمام أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق السِّجِسْتاني المتوفى سنة ٢٧٥هـ، ت/ شعَيب الأرنؤوط – محَمَّد كامِل قره، ط/ الرسالة العالمية، ط أولى سنة ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م.
- سنن الترمذي، للإمام محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى المتوفى سنة ٢٧٩هـ، ت/ بشار عواد معروف، ط/ دار الغرب، بيروت، طبع سنة ١٩٩٨ م.
- شرح السنة للإمام البغوي المتوفى سنة ٥١٦هـ، ت/ شعيب الأرنؤوط – محمد زهير الشاويش، ط/ المكتب الإسلامي، بيروت، ط ثانية، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.
- صحيح البخاري المسمى "الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم سننه وأيامه"، للإمام/ محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي المتوفى سنة ٢٥٦هـ، ت/ د. مصطفى ديب البغا ، ط/ دار ابن كثير بيروت، ط الثالثة سنة ١٤٠٧ – ١٩٨٧م.
- صحيح مسلم، المسمى(المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) للإمام مسلم ابن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري المتوفى سنة ٢٦١هـ، ت/ محمد فؤاد عبد الباقي، ط/ دار إحياء التراث العربي بيروت، ط / أولى سنة ١٩٩١هـ.

- العقد الفريد، لشهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي المتوفى سنة ٣٢٨هـ، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ.
- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥هـ، ت/ محفوظ الرحمن زين الله السلفي، ط/ دار طيبة – الرياض، ط الأولى سنة ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م، ومحمد ابن صالح بن محمد الدباسي، ط/ دار ابن الجوزي السعودية، ط الأولى سنة ١٤٢٧ هـ.
- عيون الأخبار، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري المتوفى سنة ٢٧٦هـ، ط/ دار الكتب العلمية، سنة ١٤١٨ هـ.
- غريب الحديث، لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي الخطابي المتوفى سنة ٣٨٨ هـ، ت/ عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، ط/ دار الفكر بدمشق، ط سنة ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م.
- غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة، لأبي القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال المتوفى سنة ٥٧٨ هـ، ت/ د. عز الدين علي السيد، محمد كمال الدين عز الدين، ط/ عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.
- الفائق في غريب الحديث والأثر، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله المتوفى سنة ٥٣٨هـ، ت/ علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ط/ دار المعرفة بيروت، ط الثانية.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ، دار المعرفة – بيروت، سنة ١٣٧٩هـ، ترقيم الأستاذ/ محمد فؤاد عبد الباقي، ت/ محب الدين الخطيب.

- الفقيه والمتفقه، للخطيب البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣هـ، ت/ عادل بن يوسف العزازي، ط/ دار ابن الجوزي – السعودية، ط الثانية سنة ١٤٢١هـ.
- فيض القدير شرح الجامع الصغير، لزين الدين محمد عبد الرؤوف بن علي بن زين العابدين المناوي القاهري المتوفى سنة ١٠٣١هـ، ط/ المكتبة التجارية بمصر، ط الأولى سنة ١٣٥٦هـ.
- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للإمام الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ، ت/ الشيخ محمد عوامة وآخرون، ط/ دار القبلة بجدة، ط أولى سنة ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.
- الكامل في ضعفاء الرجال، للإمام عبد الله بن عدي بن عبد الله الجرجاني المتوفى سنة ٣٦٥هـ، ت/ عادل عبد الموجود–علي معوض، ط/ دار الكتب العلمية، ط أولى سنة ١٤١٨هـ١٩٩٧م.
- لسان العرب، للإمام/ محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور المتوفى سنة ٧١١هـ، ط/ دار صادر – بيروت، ط الثالثة سنة ١٤١٤ هـ.
- لسان الميزان، لشيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ، ت/ الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ط/ دار البشائر الإسلامية بحلب، ط الأولى سنة ٢٠٠٢ م.
- مَجْمَعُ الزَّوَائِدِ وَمَنْبَعُ الفَوَائِدِ، لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي المتوفى سنة ٨٠٧هـ، ت/ حسين سليم أسد الدّاراني، ط/ دَارُ المَأْمُون لِلتُّرَاثِ.
- المدخل إلى السنن الكبرى للإمام البيهقي المتوفى سنة ٤٥٨هـ، ت/ د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، ط/ دار الخلفاء للكتاب الإسلامي – الكويت.

- المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري، ابن البيع المتوفى سنة ٤٠٥هـ، ت/ مقبل الوادعي، ط/ دار الحرمين القاهرة، ط سنة ١٤١٧هـ – ١٩٩٧ م.
- مسند أبي داود الطيالسي، لأبي داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي المتوفى: ٢٠٤هـ ، ت/ الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، ط/ دار هجر – مصر، ط أولى سنة ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩ م.
- مسند أبي يعلى، للإمام/ أحمد بن علي بن المثُنى بن يحيى بن عيسى بن هلال، الموصلي المتوفى سنة ٣٠٧هـ، ت/ حسين سليم أسد، ط/ دار المأمون للتراث – دمشق، ط الأولى سنة ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.
- مسند الإمام أحمد، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني المتوفى: ٢٤١هـ، ت/ شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد، وآخرون، ط / مؤسسة الرسالة، ط أولى سنة ٢٠٠١ م.
- مسند البزار المسمى "البحر الزخار"، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار المتوفى سنة٢٩٢هـ، ت/ محفوظ الرحمن زين الله وآخران، ط/ مكتبة العلوم والحكم، الأولى سنة ١٩٨٨م.
- مسند الشاميين، للإمام الطبراني المتوفى سنة ٣٦٠هـ، ت/ حمدي بن عبدالمجيد السلفي، ط/ مؤسسة الرسالة، ط أولى سنة ١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م.
- مشارق الأنوار على صحاح الآثار، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي المتوفى سنة ٥٤٤هـ، ط/ المكتبة العتيقة بتونس، ودار التراث بالقاهرة بدون تاريخ.
- مصابيح السنة، للإمام البغوي الشافعي المتوفى سنة ٥١٦ هـ، ت/ الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي، وآخرون، ط/ دار المعرفة ، بيروت، ط الأولى سنة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.

- المصنف، للإمام/ أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي المتوفي سنة ٢٣٥هـ، ت/ الشيخ محمد عوامة، ط/ دار القبلة، ط أولى سنة ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- معالم السنن شرح سنن أبي داود، للإمام الخطابي المتوفى سنة ٣٨٨هـ، ط/ المطبعة العلمية، حلب، ط الأولى سنة ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م.
- المعجم الأوسط، للإمام الطبراني المتوفى سنة ٣٦٠هـ، الدكتور/ طارق عوض الله ، ط/ دار الحرمين بالقاهرة، ط سنة ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- المعجم الكبير، للإمام الطبراني المتوفى سنة ٣٦٠هـ، ت/ حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط/ مكتبة ابن تيمية - القاهرة.
- معرفة الصحابة، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى الأصبهاني المتوفى سنة ٤٣٠هـ، ت/ عادل يوسف العزازي، ط/ دار الوطن، الرياض، ط الأولى سنة ١٩٩٨ م.
- المفاتيح في شرح المصابيح، للحسين بن محمود بن الحسن، المُظْهِري المتوفى سنة ٧٢٧ هـ، ت/ لجنة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، ط/ دار النوادر بالكويت، ط الأولى سنة ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.
- مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة، للإمام/ جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ ، ط/ الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط الثالثة سنة ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- من النبي صلى الله عليه وسلم إلى البخاري، للدكتور/ أحمد صنوبر، ط/ دار الفتح للدراسات والنشر بعمان الأردن، الطبعة الأولى سنة ١٤٤٣هـ - ٢٠٢١م.
- منهج النقد في علوم الحديث، للدكتور/ نور الدين عتر، ط/ دار الفكر، دمشق، ط/ الثالثة سنة ١٤٠١ هـ -١٩٨١ م.

- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للإمام شمس الدين الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ، ت/ علي محمد البجاوي، ط/ دار المعرفة بيروت، ط الأولى سنة ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م
- النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين ابن الأثير المتوفى سنة ٦٠٦هـ، ط/ طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، ط/ المكتبة العلمية - بيروت سنة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، للأستاذ الدكتور/ محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة المتوفى: ١٤٠٣هـ، ط/ دار الفكر العربي - بدون تاريخ.

❁❁❁❁❁